الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضـــــــــــــــوع

تداعيات انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على تجارة السلع البينية البريطانية - الأوروبية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):
مرزوق مـــراد

الأستـــاذ المشرف:
دهينة مجدوليـــن

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	كردودي صبرينة	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	دهينة مجدولين	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا	جامعة بسكرة
3	كرامة مروة	أستاذ محاضر ب	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2019 /2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــر وتقديـــــر

في البداية أشكر الله العلي القدير الذي أنعم علي بنعمة العقل والدين. القــائل في محكم تنزيله "وَفَـوْقَ كـُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ" سورة يوسف الآية 76 ....صدق الله العظيم.

عن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال – صلى الله عليه وسلم:-

((مَن لا يَشكُر الناس، لا يَشكُر الله))

وقال رسول الله "صلي الله عليه وسلم":(من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعــوا لــه حتى تروا أنكم كافأتموه) ..... "رواه أبو داوود .

وفــاء وتقديراً واعترافاً مني بالجميــل أتقدم بجزيل الشكــر لأولئك المخلصين الذين لــم يدخروا جهــداً في مساعدتي في مجال البحث العلمي، وأخص بالذكر الأستاذة الفاضلة: الدكتورة دهينة مجدولين التي أشرفت علـى هذه الدراســة وصاحبة الفضل فـي توجيهي ومساعدتي في تجميع المــادة البحثية وتصويب عمــلي، فجــزاها الله كل خير.

ولا أنسي أن أتقدم بجزيل الشكر كل الـذين درسوني خــلال مرحلة الماستر و أخص بالذكر الأستاذ الدكتــور موسى رحماني قدوتي في الحياة.

وأخيــراً أتقدم بجزيل شكري إلي كل من مـد لي يـد العـون والمسـاعدة من قريب أو مـن بعيـد في إخـــراج هــذه الدراسـة علي أكمل وجه.

الإهـــــــــداء

بسـم الله الرحمان الرحيــم

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون و ستردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون)

التوبة الآية 105 .....صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكـرك ولا يطيب النهـار إلى بطـاعتك .. ولا تطيب اللحظـات إلا بذكـرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسـر الوجـــود.. إلى من كـان دعاؤها سر نجاحي وحنـانها بلسم جـراحي .

أمي الحبيبة

إلــى ورفيقــة دربي في الحيــاة.. إلــى صــاحبة المواقـف النبيلـــة .. إلــى مـــن تطلعت لنجـاحي بنظـــرات الأمـــل و التفاؤل.

زوجتي العزيزة

إلى من أرى التفاؤل بأعينهم ، والسعادة فـي ضحكاتهم .. إلى شعلة الذكـــاء والنـــور ..إلى الوجــوه المفعمة بالبــراءة .

قرة عيني أبنائي أمجد ووسيم وأمير

إلى أخي الذي لم تلده أمي إلى مـن تحلى بالإخـــاء وتميز بالوفـاء والعطـاء.. إلى ينبـوع الصـدق الصافـي ..إلى من معه سعدت ، وبرفقته في دروب الحياة الحلوة والحزينة سـرت .. إلى من كان سندا لـي فـي السـراء و الضـــراء ..إلى من كـــان معي على طريق النجاح والخير.

صديقي أحمد بوعلاق

إلى من شجعني و لم يبخل علي يوما ويدخر جهـدا في تقديم يد العـــون و المساعدة ..إلى من أسنـد ظهـري إليه دائمـا فيحملني دون كلل رغم ظروفه الصحية .. إلى من أشرف على كتابة الدراسة.. إلى المعدن الثمين.

جاري الأستاذ عمار ضيافي .

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحديد الآثار المحتملة لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أو ما يطلق عليه البريكست على تجارة السلع البينية البريطانية –الأوروبية ، فالعلاقات التجارية القائمة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي قديمة وفي تطور منذ عضويتها بالاتحاد الأوروبي عام 1973، فانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يؤدي الى فقدان العديد من المزايا التجارية التي يتيحها الاتحاد الأوروبي من الناحية الداخلية البينية ، وكذلك من ناحية الاتفاقات الخارجية، غير أن الأمر له فوائد أيضا من ناحية اتاحة فرض تفاوضية أحسن لبريطانيا في تحديد علاقاتها التجارية المستقبلية وهو ما تحاول هذه الدراسة التطرق اليه من خلال عرض مجموعة من السيناريوهات المحتملة للعلاقات التجارية البينية المستقبلية بين الطرفين.

الكلمات المفتاحية : البريكسيت– تجارة السلع البينية– الاتفاقات التجارية

Study summary

The study aims to determine the potential effects of Britain's withdrawal from the European Union or the so-called Brexit on the intra-British-European trade in goods. The existing trade relations between Britain and the European Union are old and in development since its membership in the European Union in 1973, and Britain's withdrawal from the European Union would lead To the loss of many of the commercial advantages offered by the European Union from the internal aspect, as well as in terms of external agreements, but the matter also has benefits in terms of enabling better negotiation imposition for Britain in defining its future commercial relations, which this study tries to address through a group presentation. One of the possible scenarios for future bilateral commercial relations between the two parties.

Key words: Brexit, intra-commodity trade, trade agreements

قـــائمة الجـــداول والأشكال والملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	التوسع الأفقي للاتحاد الأوروبي	06
02	نسب تأييد الأوروبيين للدستور الأوروبي	11
03	مسميات الكتل والأحزاب الممثلة وعدد المقاعد والنسبة المئوية لكل منها في البرلمان الأوروبي	14
04	نتائج استفتاء انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي	23
05	أهم الشركاء الرئيسين التجاريين للاتحاد الأوروبي عام 2018	29
06	أهم السلع التي يصدرها ويستوردها الاتحاد الأوروبي(28 دولة) سنة 2018	32
07	تطور تجارة الاتحاد الأوروبي الخارجية في السلع(28 عضوا).	33
08	تطور رصيد الميزان التجاري للتجارة الخارجية في السلع لدول الاتحاد الأوروبي في الفترة الممتدة من 2010- 2019	35
09	التجارة البينية لبلدان الاتحاد الأوروبي مع بريطانيا	38
10	تجارة بريطانيا في السلع مع الاتحاد الأوروبي وغير الاتحاد الأوروبي بأسعار السوق الأنية في الفترة 2015- 2019	41
11	التبادل التجاري لبريطانيا مع الاتحاد الأوروبي و العالم الخارجي لسنة 2015	42
12	تجارة بريطانيا مع أعضاء الاتحاد الأوروبي لسنة 2015	43
13	مساهمة بريطانيا في ميزانية الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2009- 2016	46
14	خيارات بريطانيا التجارية خارج الاتحاد الأوروبي	56
15	رصيد الحساب التجاري البريطاني مع بعض الكتل التجارية سنة2014	58

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مراحل صنع القرار بالمشاركة بين مجلس الاتحاد الأوروبي و البرلمان الأوروبي	19

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الشركـــــاء التجــاريين للاتحــاد الأوروبــي	**71**
02	شروط الانضمام للاتحـاد الأوروبي أبـرز الهيــاكل و أهــم المعـــاهدات و الـــدول المنظمة	**72**
03	صادرات وواردات الشركاء الرئيسيين لدول منطقة اليورو في الفترة 2016-2018	**73**
04	الميزان التجاري لدول منطقة اليورو من قبل الشركاء الرئيسيين في الفترة 2016-2018	**74**

مقـــدمة عـــامة

تمهيـــــد

يعتبر الاتحاد الأوروبي تكتلا اقتصاديا قويا وتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي ونموذجا يحتذى به باعتبار أن الدول الأوروبية تمكنت من تجاوز العديد الصعوبات لتوحيـد الصف ورفع التحـدي للوصول إلـــى مراتب متقدمة من التكامل الاقتصادي و رسم مكانة اقتصادية كبيرة في العالم.

كما تعد عملية انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أحد أهـــم الأحداث الاقتصادية التي عرفتها سنة 2016 و ذلك بعد استفتاء 23 يونيو والذي عرف فوز معسكر الرافضين للوحدة الأوروبية وهي النتيجـــة التي اعتبرها الكثير من الخبراء الاقتصاديين صدمة كبرى غير متوقعة للاتحاد الأوروبي خاصـة و للاقتصـــاد العالمـــي بصفـة عامـــة و التي قـــادت إلى في النهاية إلـــى الانسحـــاب بموافقـــة البرلمـــان الأوروبي ليكـــون تاريـــخ 01 فيفري 2020 أول يوم لبريطانيا خارج الاتحاد الأوروبي والذي يدفعها الى تحديد علاقتها التجارية المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي .

اشكـــالية الدراسة

جاءت اشكالية الـدراسة كالآتي:

ما هي الآثار المحتملة للبركسيت على العلاقات التجارية البريطانية مع الاتحاد الأوروبي؟

و تتفرع عن هذه الاشكالية التســاؤلات التالية :

- كيف كانت العلاقات الاقتصادية البريطانية الأوروبية قبل البركسيت ؟
- ما هي أهمية التجارة البريطانية من تجارة الاتحاد الأوروبي السلعية؟
- ماهي الدوافع التي كانت وراء انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؟
- ما أثر انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على حجم تجارة البضائع على بريطانيا والاتحاد؟
- ما شكل العلاقات التجارية المستقبلية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي ؟

للإجابة على هذه الاشكالية ومجموعة الاسئلة الفرعية المطروحة ارتأينا أن نطرح الفرضيات التالية:

فرضيـــات الدراســـــة

- لبريطانيا تاريخ طويل من العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي غلب عليها طابع الريب وعدم الارتياح وهو ما جعل بريطانيا تتخذ القرار بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي دون مراعاة العواقب الاقتصادية.
- هناك تراكمات لأحداث اقتصادية و سياسية دفعت بالبريطانيين لطلب الانسحاب من الاتحاد الأوروبي.
- تساهم بريطانيا بشكل كبير في تجارة الاتحاد الأوروبي البينية وتجارته الخارجية وهو ما سيخلف الكثير من الأضرار الاقتصادية عليه بعد الانسحاب.
- أمام بريطانيا عدة خيارات تجارية لتحديد علاقاتها التجارية المستقبلية في مع الاتحاد الأوروبي اذا ما حذت حذو بعض الدول غير الأعضاء فيه والتي تتعامل معه اقتصاديا.

الدراسات السابقة

1- الدراسة التي قام بها مهند خليفة عبيد المحمدي و نزار ذياب عساف من قسم الاقتصاد –كلية الادارة والاقتصاد جامعة الفلوجة و التي تهدف الى تحديد الآثار الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتي نشرت سنة 2019 في مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية المجلد 11 العدد24 . حيث خلصت الى أن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ستنتج عنه آثار اقتصادية ايجابية على بريطانيا وبالمقابل يتعرض الاقتصاد الأوروبي الى آثار سلبية اقتصادية تجعله يفقد الصدارة على مستوى العالم كما يفقد هيبته و ثقة المستثمرين فيه.

2- مقال لمحمد علة والتي تتناول الآثار الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتحديدا الجانب التجاري و التي خلصت إلى أن تحديد الآثار الاقتصادية العامة لمغادرة الاتحاد الأوروبي أمر صعب ومثير للجدل وينطوي على افتراضات بشأن الاتفاقيات التجارية والهجرة والسياسات التنظيمية التي سيتم اعتمادها وأن اقتصاد بريطانيا سيشهد ظروفا مالية أكثر تشددا وضعف الثقة على المدى القصير، وسيزيد من الحواجز التجارية والقيود المفروضة على حركة العمالة على المدى الطويل.

3- مقال إيمان تمرابط التي نشرت في المجلة الجزائرية للأمن والتنمية في جانفي 2017 العدد10 ،والتي تحلل فيها فرص وتحديات امكانية خروج بريطانيا بالنسبة لكل من الاتحاد الأوروبي و بريطانيا، والاتجاهات المستقبلية الممكنة للاتحاد الأوروبي بين التفكك والاستمرارية. و خلصت الى أن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو قرار له

تكلفة كبيرة بالنسبة للاتحاد بخسارة أهم أعضائه وأكبر متعامل تجاري و أكبر مساهم في ميزانيته و فقدان دور الفاعل في القارة الأوروبية بالنسبة لبريطانيا.

الدراسات السابقة الذكر تناولت الآثار الاقتصادية للبريكست بصفة عامة و تحليل الفرص و التحديات ما تضيفه الدراسة هذه هو تحديد الآثار المحتملة على جزء من الجانب الاقتصادي و هو الجانب التجاري و بالأخص تجارة السلع البينية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي بعد البريكست و الخيارات و النماذج المتاحة لبريطانيا في تحديد علاقتها التجارية المستقبلية مع الاتحاد.

التموضع الابستمولوجي ومنهجية الدراسة

نظرا لأن موضوع البركست هو موضوع حديث ولا يزال قائما الى يومنا هذا- ولم يفصل تماما في طبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين بريطانيا والاتحاد الاوروبي فإن المعلومات بخصوصه متجددة بشكل سريع كل ساعة حتى لا نقول يوميا، كما أنه تحكمه وتوضحه العديد من الآراء والأدبيات الاقتصادية التي تمكن الباحثين من إعطاء آراء وتصورات بخصوص ما سيحدث من عدة زوايا وبدمج العديد من الأبعاد والرؤى الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية ، هنا نجد أنفسنا أمام اشكالية تتطلب استخدام مناهج تتلاءم مع هذا النوع من المواضيع ، لذلك وفيما يخص المناهج المتبعة اعتمدنا على أكثر من منهج ،فقد استخدمت المنهج الوصفي والذي يعني بوصف الأحداث والظواهر والعمليات فهو يصف لنـا تجربة الاتحاد الأوروبي وبريطانيـا وعلاقتهما التجارية وشكل العلاقة المستقبلية بعد انفصالهما كمـا اعتمدت المنهج التاريخي من خـلال تتبـع مسيرة تطور الاتحاد الأوروبي وتاريخ العلاقات الاقتصادية مع بريطانيا بالإضافة الى الاعتماد على المنهـج التحليلي لتحليل مختلف المعطيـات التجاريـة والاحصائيـات التي تصدرها الجهات الرسمية كموقـع الاتحـاد الأوروبي الاحصـائي و المنظمة العالمية للتجارة لتوضيح الأثار المحتملة بعد انسحـاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي علـى العلاقـات التجارية بين الطرفين.

تصميم البحث

تم تقسيم البحث الى فصلين:

الفصل الأول للتطـور التاريخي للعلاقـات الاقتصادية البريطانية الأوروبيـة و الـذي يتكـون مـن مبحثين ،المبحث الأول لنشأه والتطـور التاريخي للاتحاد الأوروبي ومؤسسـاته والمبحـث الثاني لتوضيح العلاقـة

الاقتصادية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي منذ طلبها عضوية أول تكتل أوروبي سنة 1961 إلـــى غاية انسحابـــها بتاريخ 31 جانفي 2020 .

الفصل الثاني خصص لدوافع واقع التجارة الخارجية للاتحـاد الأوروبي و تداعيـــات انسحـــاب بريطانيا ومستقبـــل العلاقات التجارية الاوروبية –البريطانية والذي قسمته الى اربعة مباحث:

المبحث الأول لتحليل تجارة السلع للاتحـاد الأوروبي مـــع إبـــراز المكانـــة التجارية العالمية للاتحـــاد، والمبحث الثانـــي لأهمية العلاقات التجـــارية البريطانية الأوروبية، أما المبحث الثالث لتوضيح أهـم الأسباب التـــي دفعت ببريطانيا للانسحاب مـــن الاتحاد الأوروبي والمبحث الرابع للآثار المحتملة لانسحـــاب بريطانيا مـــن الاتحاد الأوروبي علـــى العلاقات التجاريـــة مع تحديد شكل العلاقة التجارية المحتملة بين بريطانيا و الاتحاد الأوروبي.

اختيار الموضوع كان نابعا من أن موضوع البريكست لفت انتباهي كحدث مستجد على الصعيد الاقتصادي العالمي فكان شغفي في البحث عن مصير قوة اقتصادية عظمى هي الاتحاد الأوروبي ودولة قوية اقتصاديا كبريطانيا في ظل قرار انسحابها الذي أثار التساؤلات عالميا خاصة أن للموضوع جذورا تاريخية، ناهيك عن أن الموضوع في صلب التخصص الذي يفرض دراسة وتحليل المواضيع الدولية.

يهدف البحث إلى ما يلي:

- إبراز المكانة التجارية لبريطانيا أوروبيا وعالميا قبل وبعد البريكست.
- البحث في دوافع انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.
- تبيان الآثار المحتملة لانسحاب بريطانيا على العلاقات التجارية بين بريطانيا و الاتحاد الأوروبي .
- اقتراح بعض الخيارات التجارية المتاحة لبريطانيا بعد الانسحاب من الاتحاد الأوروبي

تكمن أهمية موضوع البريكست كونه لا يشغل بريطانيا فقط وإنما يشغل العالم فالاتحاد الأوروبي جزء مهم من الاقتصاد العالمي تربطه علاقـــات تجارية كبيرة مع مختلف دول العالم و بالتالي فأي عملية تفـــكك ستكـــون لها انعكاسات سلبية على القوة التجارية العالمية للاتحاد الأوروبي و على تجارة البلد المنسحب بالتحديد نظـــرا لقـــوة البلد الاقتصادية و الذي يصنف القوى السبع اقتصاديا في العالم .

صعوبـات البحـث

أثناء البحث واجهت بعض الصعوبات تمثلت في نقص المراجع باللغة العربية نظرا لحداثة موضوع البحث بالإضافة الى الظرف الصحي الاستثنائي العالمي بسبب جائحة فيروس كرونا و ما تبعها من اجراءات وقائية متخذة منها غلق المؤسسات الجامعية و المكتبات العمومية و الخاصة.

الفصل الأول

لطالما أعتبر الاتحاد الأوروبي نموذجا للتكتل الناجح عالميا بدأ مساره عام 1951 و تطور على مراحل ليصل عدد أعضائه 28 دولة أوروبية – قبل انسحاب بريطانيا في 31 جانفي 2020– ممثلا غالبية أوروبا و ملخصا أهدافه الاستراتيجية في التأسيس لمواطنة تضمن الحقوق الأساسية وتدعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتقوي دور أوروبا في العالم.

المبحث الأول: نشـــأة وتكويــن الاتحــاد الأوروبـي.

اعتمد الاتحاد الأوروبي على منهج المرحلية والتدرج في توسعاته واعتمد على أسلوب بناء الهرم من الأسفل مستفيدا من دروس الحربين العالميتين اللتين أنهكتا الشعوب الأوروبية والتي أعادت قراءة التاريخ بتمعن ووجدت أن سبيل الحرب لا يأتي إلا بالدمار وأن الخلاص يكمن في الحوار والعلاقات المتبادلة المبنية على أساس المصالح المشتركة. (مهيدي، 2019، صفحة 07)

المطلب الأول: تطــور مسـار عمليـة التكـامل الأوروبـي

لم يكن قيام الاتحاد الأوروبي وليد اللحظة، بل تكون نتيجة روح من التضامن الفكــري والعملي البنـــاء، ومن أشكال الشراكة المرحلية والمتعددة بين عدد من الدول الأوروبية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث بدأ بالتوقيع على اتفاقيات للتعاون في مجالات معينة مما سهل تطوير فكرة تأسيس اتحاد اقتصادي تكاملي مبني على سياسات مالية واقتصادية كلية بصورة مستقلة. (سرحان، العدد2 –2013، صفحة 10)

الفرع الأول: نشــأة الاتحــاد الأوروبي

تعود فكرة الوحدة الأوروبية التي ظهرت في بادئ الأمر إلي دافع من الرغبة في توحيد الغرب المسيحي المؤمن في مواجهة الشرق المسلم الكافر كان ذلك في نهاية القرن الثالث عشر و بداية القرن الرابع عشر الميلادي فكان الدافع وراءها دينيا بحتا غير أن ثبات واستمرارية مسيرة الوحدة الأوروبية التي اتسمت بقدرتها على التكيف مع التطورات الهائلة التي مرت بها أوروبا أسهمت في تخلي الفكرة الاوروبية عن ردائها الديني. (نافعة، 2004، صفحة 175) . كما ترجع فكرة توحيد القارة الأوروبية أيضا إلى دعاوى بعض المفكرين الأوروبيين مثل المفكر البريطاني **وليام بن** الذي دعا الى انشاء برلمان أوروبي عام 1693 و المفكر الفرنسي **بيير جوزيف برودون** الذي دعا إلى اقامة اتحاد فدرالي أوروبي . (سعيد، 1986، صفحة 26)

و لعل أبرز الجهود التي بذلت بعد الحرب العالمية الأولى كانت دعوة الكونت النمساوي **كودينهوف كاليرجي** عام 1923 الى انشاء الولايات المتحدة الأوروبية ، كذلك دعوة وزير الخارجية الفرنسي **أرستيد بريان** في خطاب له أمام عصبة الأمم في سبتمبر 1929 و الذي دعا فيه الى إقامة اتحاد اوروبي فدرالي بين دول أوروبا الأعضاء في عصبة الأمم . (الصمد، 1983، صفحة 173)

بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت الحاجة الى الشراكة المدفوعة إلى إعادة بناء أوروبا ومواجهة أي احتمال لوقوع نزاعات أخرى، مما استدعى عدد من دولها إلى تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951 التي تألفت من ست دول آنذاك وهي (ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا ولوكسمبورغ). وكانت بهذا أول وحدة جمركية عرفت دولياً باسم المؤسسة الاقتصادية الأوروبية، وبالسوق المشتركة بعد اتفاقية روما عام 1957، واستمرت الفكرة بالتوسع حتى الوصول إلى اتفاق من تبادل تجاري إلى شراكة اقتصادية وسياسية تجمع غالبية قارة أوروبا وبمسمى جديد هو الاتحاد الأوروبي وكان ذلك في الأول من أكتوبر عام 1993 حينما دخلت معاهدة ماسترخت حيز التنفيذ، والتي أرست دعائم التعاون الأوروبي في المجالين الاقتصادي والسياسي و الاجتماعي. فالاتحاد الأوروبي الذي بدأ بست دول مشكلا ما يسمى بالجماعة الاوروبية أخذ بالتوسع تدريجيا عبر مراحل زمنية أفقيا وذلك بضم أعضاء جدد و عموديا بالتوسع في بناء وتطوير مؤسساته .

الفرع الثاني : مراحـل تطـور الاتحـاد الأوروبـي

بعد الحرب العالمية الثانية شهدت القارة الأوروبية حالة ضعف اقتصادي شديد جعلها تعيد قراءة دروس التاريخ و التوصل إلى نتيجة مفادها أن التعاون الاقتصادي المرتكز على المصالح المتبادلة والتنمية الشاملة هو الحل الكفيل بإخراجها من محنتها حيث كانت البداية بمجموعة من المحاولات التكاملية الاقتصادية و التي نجحت في الوصول الى درجة تكامل اقتصادي ناجح يحتذى به .

مر الاتحاد الأوروبي في تأسيسه بمرحلتين أساسيتين مرحلة المجموعة الأوروبية المشتركة ومرحلة الاتحاد الأوروبي لكـن قبل عرضهما سنقـوم بتسليط الضوء عن المحاولات الأولـى لتوحيد القـارة الاوربية و التي تمثلت في :

أ- **اتحـاد البينلـوكس**

كانت المحاولة الأولى سنة 1947 لتوحيد أوروبا اقتصاديا بضم كل من هولندا وبلجيكا و لوكسمبورغ كشكل من أشكال الاتحاد الجمركي الهدف منه إلغاء القيود والرسوم الجمركية على التجارة الداخلية بين الدول الثلاث مع

تطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول غير الاعضاء في الاتحاد الجمركي. نجح الاتحاد في تحقيق أهدافه الأمر الذي دفع بحكومات الدول الثلاث الى توسيعه من خلال اتفاقية جديدة تغطي المجالات الاقتصادية والتجارية عقدت في لاهاي عام 1958. (مهيدي، 2019، صفحة 24)

ب- المنظمة الأوروبية للتعـاون الاقتصـادي.

تم تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي في 1947 لتتولى إدارة الإعانات الأمريكية في إطار مشروع مارشال لإعادة بناء أوربا . إذ ضمت المنظمة في عضويتها كل من النمسا، بلجيكا، فرنسا، الدانمارك ، اليونـان ايرلندا، ايسلندا، ايطاليا، لوكسمبورغ، النـرويج، هـولندا، البرتغـال، السويـد، سويسـرا، تركيا، بريطانيا، وألمـانيا الغربية.

حققت هـذه المنظمة أهدافهـا التي أنشـأت مـن أجلها ،حيث مـرت الاقتصاديات الأوروبية بمرحلة انتعاش شهدت فيها كل من مستوى الناتج المحلي و حجم التجارة بين الدول الأوروبية تزايدا مستمرا .

إلا أن المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي لم تكن مؤهلة و لأسباب كثيرة أن تتحول إلى أداة لتحقيق التكامل والاندماج الاقتصـادي بين الدول الأعضـاء فيها، خاصـة منها عدم تمتعها بسلطة فوق قومية أو تنوع الهياكل الاقتصـادية السائدة داخل الدول الأعضـاء، ولذلك فما استنفذت الغرض الأساسي من قيامها حتى فقدت سمتها الأوروبية وتحولت اعتبارا من عام 1961 إلى منطقة لتبادل الخبرات والمعلومات بين الدول المتقدمة ذات الاقتصاد الحر حملت اسم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) وسعت من عضويتها لتشمل بلدان غير أوروبية "كان هدفها الأساس تحليل السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء". (مهيدي، 2019، صفحة 27)

1. مرحلة المجموعة الأوروبية المشتركة 1951-1992

بدأت هذه المرحلة بتأسيس المجموعة الأوروبية للحديد والفحم من طرف ستة دول أوروبية و التي أخذت فـي التوسع تدريجيا حتى وصل عدد الدول المشكل للمجموعة الاوروبية 12 دولة عام 1986.

1.1. الجماعة الاوروبية للفحم والصلب

عام1951 شكلت فرنسا وألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هـولندا، ولـوكسمبورغ الجماعـة الأوروبية للفـحم والصلب ليكون أول تجمع أوروبي ، ليتم في 18 أفريل 1951 التوقيع على معـاهدة باريس لإقامـة الجماعـة الأوروبية للفحم والصلب من هذه الدول الست وأصبح الاسم الرسمي لها، دخلت المعاهـدة حيـز التنفيـــذ في 25 جويلية عام 1952.

كانت معاهدة باريس تهدف إلى إنشاء ســـوق مشتركة في الفحـم والصلب عن طريق إلغـاء قيود الاستيراد والتصدير و قيود التجارة و كذلك تطوير السياسات المشتركة للدول الاعضاء في صناعات الفحم والصلب. (مهيدي، 2019، صفحة 33) ، بالإضافة إلى تحريـر حركـة رؤوس الأمـوال والعمـالة التي تعمل في مجال الفحم والصلب وتسهيل الاستثمار في هذا المجال.

حكومات هذه الـدول رأت أن التعاون بينها في هـذا المجـال من شأنه أن يذيب الخـلافات ويخفف من حـدة الصراعات الرامية إلى السيطرة على منابع وقواعد صناعة الفحم والحديد في هذه الدول.

إن بناء الاتحاد الجمركي بدأ فعـلا مع قيام الجماعة الأوروبية للفحم والصلب سنة 1952 لكنه كـان مقصـورا على قطاع إنتاجي محدد بالنظر إلى الأهداف المنصوص عليها في المعاهدة ، وهي إزالة كل معوقات التجـارة في مجال الفحم و الفولاذ و الحديد ، وتحديد الأسعار بالنسبة لهذه المواد، مع فرض غرامات على الشركات التي لا تحترم قواعد المعاهدة، وتقديم المساعدات اللازمة لإعادة توطين العمال وإعادة تدريب المتضررين منهم بسبب التطورات الفنية في صناعة الفحم و الفولاذ، مع تمويل هذه البرامج عن طريق ضرائب تفرض على منتجات هذه الصناعة . كانـت الجماعـة الاوروبية للفحم و الصلب التي شكلـت البدايـة الحقيقيـة لعمليـة التكامـل الأوروبي تطمح إلى أكثر من قيام اتحاد جمركي أو حتى سوق مشركة.

2.1. الجمـاعة الأوروبية للطـاقة الذريـة و الجمـاعة الاقتصـادية الأوروبية

انبثق عن إنشاء الجماعة الأوروبية للفحـم والصلب، معـاهدتين جديدتين في روما في 25 مارس 1957 الأولى تتمثل في إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقـة الذريـة، والثانيـة تتمثـل فـي إنشـاء الجماعـة الاقتصاديـة الأوروبية، وقد دخلتا حيز التنفيذ في الأول من شهر يناير من عام 1958 .

1.2.1. الجمـاعة الأوروبية للطـاقة الذرية

هي منظمة دولية تتألف من نفس أعضاء الجماعة الأوروبية للفحـم والصلب هدفهـا تطويـر الاستخدامـات السلمية للطاقة الذرية، وإيجاد صناعـة نووية على نطـاق أوروبـي ."كان الهـدف من انشـاء جماعـة الطاقـة الاوروبية اقامة سوق مشتركة بين الدول الست الاعضاء في مجـال الطاقـة النووية وذلك عـن طريـق إلغـاء الحواجز التي تعترض تجارة النووية وبما يسمح بحرية حركة راس المال والاستثمار في المشاريع النووية" . (مهيدي، 2019، صفحة 37)

2.2.1.الجماعة الاقتصادية الأوروبية

سعت اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأوروبية بروما عام 1957 إلى نقل الاتحاد الجمركي من النطاق القطاعي إلى القطاع العام ليشمل جميع السلع الصناعية و الزراعية ، حيث كانت البداية الفعلية لإقامة اتحاد جمركي بمعناه الحقيقي و الشامل،" فالمعاهدة كانت تهدف الى انشاء سوق مشتركة واتخذت في سبيل تحقيق هذا الهدف العديد من الاجراءات، كإلغاء القيود الجمركية و غير الجمركية المفروضة على التجارة بين الدول كذلك وضع تعريفة جمركية موحدة أمام واردات الجماعة من الدول الغير الاعضاء". (مهيدي، 2019، صفحة 44). نجم عن إقامة هذا الاتحاد تنشيط التجارة البينية بشكل لم يسبق له مثيل ، وأرسى أساسا صلبا للانطلاق نحو بناء السوق الأوروبية المشتركة .

3.1.السوق الأوروبية المشتركة

تجاوزت الجماعة الاقتصادية الأوروبية إقامة اتحاد جمركي إلى ما هو أوسع منه بالعمل على توفير متطلبات إقامة سوق مشتركة، وقد تم توحيد المجلس والسلطة العليا للجماعات الثلاثة في أفريل 1965 بمقتضى معاهدة الاندماج المعروفة بمعاهدة إنشاء مجلس واحد ولجنة واحدة للجماعات الأوروبية في بروكسل والتي دخلت حيز التنفيذ في الأول من يوليو 1967 ، ففي السابق كان هناك لكل جماعة مجلس مع وجود ثلاث لجان لكل جماعة من هذه الجماعات، "ولقد استمر الانفصال في هيئات الجماعات الثلاث إلى أن تم توحيد المجلس والسلطة العليا و محكمة العدل في جوان 1967، منظمة أوروبية واحدة حملت اسم الجماعة الأوروبية " (مهيدي، 2019، صفحة 38).و التي أطلق عليها اسم" السوق الأوربية المشتركة " وأتفق على اكتمال مقوماتها في فترة تتراوح بين 12 و15عاما.

2. مرحلة الاتحاد الأوروبي

هي مرحلة الاتحاد النقدي الاوروبي بدأت سنة 1992 بتوقيع معاهدة ماستريخت بدأ فيها استخدام "الاتحاد الأوروبي" كمصطلح ، وتميزت باعتماد وحدة نقدية موحدة ابتداء من سنة 2002 من طرف 19 بلدا أوروبيا.

شهدت هذه المرحلة التوسع الرابع للاتحاد الاوروبي وذلك بانضمام كل من: النمسا، فلندا و السويد في 1995 ، والتوسع الخامس للاتحاد سنة 2004 حيث انضمت عشر دول جديدة إلى عضوية الاتحاد الأوروبي وهي قبرص، جمهورية التشيك، إستونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفيكيا و سلوفينيا، و بعدها انضمت رومانيا و بلغاريا إلى الاتحاد الأوروبي بتاريخ 1 يناير2007 ، بعد تنفيذها المتطلبات الأوروبية من محاربة الفساد المتمثل بالرشوة داخل المؤسسات الحكومية إضافة إلى كثير من الإصلاحات الاقتصادية ، و اخر

توسع للاتحاد الاوروبي كان بانضمام كرواتيا في 2013 لتصبح بذلك العضو الثامن و العشرون في الاتحاد الاوروبي حيث كانت اخر توسع افقي للاتحاد و الجدول رقم 01 يوضح ذلك .

الجدول رقم01: التوسع الأفقي للاتحاد الأوروبي

التوسع	تاريخ التوسع	الدول الاوروبية المنظمة
الدول المؤسسة للاتحاد الاوروبي	1951	فرنسا–ألمانيا–ايطاليا–هولندا–بلجيكا–لكسمبورغ
التوسع الاول	1973	بريطانيا–الدنمارك–ايرلندا
التوسع الثاني	1981	اليونان
التوسع الثالث	1986	اسبانيا–البرتغال
التوسع الرابع	1995	السويد–فلندا–النمسا
التوسع الخامس	2004	استونيا–بولندا–التشيك–سلوفاكيا–سلوفينيا–قبرص–لاتفيا– لتوانيا–مالطا–المجر
التوسع السادس	2007	بلغاريا–رومانيا
التوسع السابع	2013	كرواتيا

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (مهيدي، 2019)

إن عملية التوسع توفر لأوروبا الفرصة لإنهاء التقسيم الاصطناعي للقارة الذي قسمها الى قسمين على مدى العقود الماضية ،اذ أن المسألة لا تقتصر على إلغاء القيود الجمركية بل تشمل ازدهار الاقتصاديات و الأعمال في وسط و شرق أوروبا على اساس قاعدة السوق و الثبات الاقتصادي كما أن ذلك سيفتح المجال أمام أوروبا بأكملها من خلال ايجاد سوق محلية مؤلفة من 500 مليون نسمة. (صدام، 2009، صفحة 50)

تميزت مرحلة الاتحاد الأوروبي بالمصادقة على ثلاث معاهدات تخص اصلاح مؤسساته وتطويرها وهي:

1.2.معاهدة ماستريخت

أخذت المعاهدة الاسم من مكان توقيعها، حيث تم التوقيع عليها في مدينة ماستريخت الهولندية من طرف من 12 بلدا أوروبيا في السابع من فيفري عام 1992، وتمت المصادقة عليها في البلدان الأوروبية المعينة .

تهدف معاهدة ماستريخت إلى تعزيز الشرعية الديمقراطية للمؤسسات الأوروبية وتحسين فعاليتها، وتأسيس اتحاد اقتصادي ونقدي، ووضع سياسية خارجية وأمنية مشتركة، وتطوير البعد الاجتماعي للجماعة الأوروبية إذ تُعتبر هذه المعاهدة نقطة تحول حقيقية في عملية التكامل الأوروبي، من المجموعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي، وبموجب هذه المعاهدة تم تجميع مختلف مؤسسات الاتحاد الأوروبي ضمن إطار واحد هو الاتحاد الأوروبي الذي أصبح هو التسمية الرسمية للمجموعة، وتقرر أن يعتمد الاتحاد عملة موحدة وسياسة هجرة موحدة، ودفاعا مشتركا.

2.2.معاهدة لشبونة

وقع عليها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتاريخ 19 أكتوبر عام 2007، بالعاصمة البرتغالية لشبونة، دخلت حيز التنفيذ يوم 1 ديسمبر 2009 . تتضمن معاهدة لشبونة إصلاح مؤسسات الاتحاد الأوروبي وعملية صنع القرار بمختلف المستويات، ولكي تواجه العديد من الإشكاليات التي طرأت على مؤسسات الاتحاد وخاصة الدستور الذي رفضته دول رئيسة مثل فرنسا وهولندا ،حيث كان من أهم بنودها بما يلي:

أ- ضمان حقوق موسعة لبرلمانات الدول الأعضاء.

ب- تطوير سياسات مشتركة في مجالات الطاقة والوقود والقضايا المرتبطة بالاحتباس الحراري.

ت- إعطاء منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي صلاحيات أوسع مما هو عليه.

ث- ترأس دولة أوروبية الاتحاد مدة سنتين ونصف.

ج- تعزيز اتفاقية الدفاع المشترك لدول الاتحاد الأوروبي.

نصت معاهدات الاتحاد الأوروبي على آلية قانونية تنظم انسحاب أعضائه منه، وأدرجتها في بند الانسحاب من المادة 50 في معاهدة لشبونة و التي حددت سبل انسحاب إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشكل طوعي ومن طرف واحد وهو حق للأعضاء لا يتطلب استخدامه تقديم أي تبرير له، كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا التي قررت بناء على استفتاء شعبي نظمته يوم 23 جوان 2016 الانسحاب من الاتحاد الأوروبي. فبموجب هذه المادة يترتب على الدولة التي تنحسب من الاتحاد الأوروبي ما يلي: (قاسمية، 2019، صفحة 162)

1- التفاوض بشأن اتفاق انسحاب يقره مجلس الاتحاد الأوروبي بالأغلبية المؤهلة بعد موافقة البرلمان الأوروبي وذلك بعد اخطار الدولة المنسحبة للاتحاد الاوروبي بعزمها مغادرته.

2- ينتهي مفعول تطبيق المعاهدات الأوروبية على الدولة المنسحبة اعتبارا من تاريخ دخول اتفاق الانسحاب حيز التنفيذ، أو بعد سنتين من تسلم الاتحاد رسميا قرار الانسحاب إذا لم يتوصل الطرفان إلى أي اتفاق في هذه الأثناء. وبوسع الاتحاد والدولة المنسحبة منه أن يقررا تمديد هذه المهلة بالتوافق بينهما، بشرط تصويت دول الاتحاد على ذلك بالإجماع.

3- يجب أن يتفاوض الاتحاد الأوروبي مع الدولة المنسحبة للتوصل إلى اتفاق يحدد ترتيبات انسحابها، مع الوضع في الاعتبار البحث عن إطار لعلاقتها المستقبلية مع الاتحاد.

4- لا يحق للدولة المنسحبة المشاركة في المناقشات أو القرارات المتصلة بها والتي يجريها الاتحاد بشأن انسحابها.

5- إذا أرادت الدولة المنسحبة من الاتحاد الاوروبي الانضمام مجددا إليه؛ فإن طلبها يخضع لنفس الإجراءات المنصوص عليها في "المادة 49" من معاهدة لشبونة.

خروج بريطانيا يعني انقطاع كل علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي و لكن يتم صياغة أساس قانوني جديد وخاصة الاتفاقيات التجارية و القواعد المنتظمة للتصدير و الاستيراد و الاجراءات الجمركية. (اسماعيل، 2018، صفحة 33)

3.2.معـــاهدة أمستردام

معاهدة امستردام أتت كتعديل على معاهدة الاتحاد الأوروبي و المعاهدات المنشئة للجماعة الأوروبية ، وعدد من المراسيم الأخـرى، تـم توقيعـها في 2 اكتوبر 1997 ودخلـت حيز النفـاذ فـي 1 مـاي عام 1999. ادخلت المعاهدة تغييرات كبيرة في معاهدة الاتحاد الأوروبي ، التي تم توقيعها في ماستريخت في 1992، ومعاهدة امستردام تعنى بزيادة التركيز على المواطنة وحقوق الافراد وعلى المزيد من الديموقراطية في شكل زيادة سلطات البرلمان الأوروبي، أيضا تشكيـل عنوان جديـد عـن العمالـة ، تحقيق الحريات الاجتماعيـة ، الاهتمام بأمور الأمـن و العدالـة ، و نقطـة البداية لتحقيق السياسة الخـارجية والأمنية المشتركة و تحقيق الاصلاح في المؤسسات العامة للتحضير لتوسعها.

الفرع الثالث: أهداف الاتحاد الأوروبي .

يمكن توضيح أهداف قيام الاتحاد الأوروبي – على ضوء المراحل التأسيسية والبنائية التي مر بها منذ العقد الخامس من القرن العشرين وحتى ما تمخضت عنه معاهدة لشبونة عام 2007 على النحو الآتي : (سرحان، العدد2 – 2013، الصفحات 17–18)

أ- التنمية المستدامة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على أساس النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

ب- إيجاد اتحاد اقتصادي قوي يخدم أبعاد السوق الاجتماعي، وليكون ذات قدرة تنافسية عالية مما يمكن من توفير العمالة الكاملة التي تعزز بالتالي كافة مجالات التقدم الاجتماعي.

ج- إيجاد سوق حرة واحدة تلبي احتياجات المستهلكين الأوروبيين، وتعزز من قدرتهم الشرائية، وتقوي من الميزان التجاري لكافة دول الاتحاد.

ح- العمل على تعزيز السلام والرفاه لمواطني الاتحاد الأوروبي.

هـ- تعزيز الجوانب الأمنية الداخلية ومن كافة التحديات الخارجية.

و- محاربة الإقصاء الاجتماعي والتمييز، وتعزيز العدالة الاجتماعية.

ك- دعم برامج التعليم وتعزيز الثقافة الإنسانية والحفاظ على الميراث الحضاري الإنساني.

ي- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بتحديد وتنفيذ السياسات النقدية لمنطقة الاتحاد الأوروبي، وحيازة الاحتياطات النقدية الأجنبية الكافية، وتقديم البيانات المالية للنظام النقدي الاتحادي من خلال البنك المركزي الأوروبي الموحد وعرض ذلك على البرلمان الأوروبي بطريقة دورية.

المطلب الثاني :التركيبة القـانونية والمؤسسية للاتحـاد الأوروبـي

لقد أرست ترسانة الاتفاقيات المبرمة خلال مسار الاتحاد الأوروبي أسس المشروع الأوروبي القائم على مستويات مختلفة من الاندماج الاقتصادي والسياسي يحكمه نظام قانوني أوروبي موحد تمثل في الدستور الأوروبي.

تضم البنية المؤسسية للاتحاد الأوروبي ثلاثة أنواع من المؤسسات ،المؤسسات الرئيسة لصنع القرار الأوروبي والمؤسسات والهيئات الرقابية و الأجهزة والفروع الأخرى وتنقسم إلى قسمين :المؤسسات والأجهزة الاستشارية المعاونة الأجهزة المستقلة ذات الطابع الفني. (أوفيست، 2014)

الفرع الأول: الدستور الأوروبي

عام 2004 تمت الموافقة على دستور الاتحاد الأوروبي من جانب حكومات الدول الأعضاء، إلا أن إقرار الدستور يتطلب من الدول الأعضاء القيام بالاستفتاء الشعبي العام أو الاقتراع البرلماني. ومن الجدير بالذكر بأن دستور الاتحاد قام بكتابة مواده لجان دستورية شُكلت من ممثلين من الدول الأعضاء وبرلماناتها، بالإضافة إلى الدول المرشحة للانضمام، ومن ممثلين عن البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية، ومن أجل توسيع المشاركة الشعبية في مناقشة مواد الدستور، تمّ عقد جلسات علنية مع ممثلين عن جمعيات أهلية متخصصة بمجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة للاستفادة من الآراء والمقترحات، كما عرضت مواد الدستور على شبكة الإنترنت حتى يتسنى لكل مواطن الاطلاع عليها وكتابة تعليقات حولها، ويتراوح عدد صفحات الدستور الأوروبي بين (352 – 482) صفحة، وذلك حسب اللغة المترجم إليها، وينقسم إلى أربعة أجزاء رئيسية وهي: (سرحان، العدد2 –2013، صفحة 18)

- **الجـــزء الأول:** يشتمل على تعريف للقيم والأهداف والواجبات وطرق اتخاذ القرار، ويسمي الأجهزة المختلفة للاتحاد الأوروبي.
- **الجـــزء الثـاني:** يعالج وثيقة التأسيس، وفيها تمّ تعريف القوانيـــن الأساسية على مستوى الاتحـــاد بشكل سهـــل، وبأسلوب مأخوذ من توصيات المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان.
- **الجـــزء الثالث:** يعرف طرق عمل الأجهزة المختلفة في الاتحاد الأوروبي، كما يوضح مجال عملها الداخلي والخارجي، كحرية انتقال المواطنين، والتجارة وغيرها.
- **الجـــزء الرابـع:** يبين الأحكام العامة ويعرف رموز الاتحاد الأوروبي، ويضع قواعد تحدد كيفية إدخال مواد جديدة على الدستور وكيفية دخولها حيز التنفيذ.

بين الدستور عملية اتخاذ القرار من خلال المجلس الوزاري الأوروبي بحيث يتم بطريقة الغالبية المطلقة، إضافة إلى تحويل صلاحيات البرلمان الأوروبي في صناعة القرار وبطريقة يتساوى بها في التصويت على اتخاذ القرار المناسب

مع المجلس الوزاري عند الاقتراع على القوانين. الجدول رقم02 يبين مستويات تأييد الدول الأوروبية الأعضاء على الدستور الأوروبي.

الجدول رقم02: نسب تأييد الأوروبيين للدستور الأوروبي

الترتيب	نسبة التأييد	الدول
1	%100-61	إيطاليا، هولندا، سلوفاكيا، بلجيكا
2	%60-51	إسبانيا، ألمانيا، سلوفينيا، المجر، ليتوانيا، لوكسمبورغ
3	%50-41	فرنسا، النمسا، بولندا، لاتفيا، فنلندا، الدنمارك
4	%40-31	التشيك، البرتغال، اليونان، مالطا، استوانيا
5	%30-5	المملكة المتحدة، إيرلندا، السويد، قبرص.

المصدر: (سرحان، العدد2 -2013)

يلاحظ من الجدول أن كلاً من إيطاليا وهولندا وسلوفاكيا وبلجيكا زادت نسبة التأييد عن 60% من الأصوات الشعبية التي اقترعت على الدستور، كما أبدت جماهير كل من إسبانيا وألمانيا وسلوفينيا والمجر و استوانيا ولوكسمبورغ تأييدها بنسب تراوحت بين 50% و60 %، أما باقي الدول وصلت نسبة التأييد للدستور الاوروبي إلى أقل من 50% .

وفيما يتعلق بشروط العضوية في الاتحاد الأوروبي بين الدستور في البند 71 ذلك وعلى النحو التالي:

- وجود نظام ديمقراطي واحترام حقوق الإنسان والقانون ، وحماية الأقليات الوطنية.
- التمتع بنظام اقتصادي يعمل بكفاءة عالية.
- القدرة على النهوض بأعباء العضوية وتعزيز أهداف الاتحاد في الوحدة الأوروبية.

الفرع الثاني: التركيبة المؤسسية للاتحاد الأوروبي

تتميز التجربة الأوروبية بتعقيد اطارها المؤسسي الذي يضم ثلاثة أنواع من المؤسسات النوع الأول والذي يشمل تلك المؤسسات المسؤولة عن أداء شؤون الجماعة ،وهي البرلمان و المجلس والمفوضية ومحكمة العدل الدولية

ومحكمة المراجعين والنوع الثاني يشمل الأجهزة المعاونة للمؤسسات الرئيسية عن اتخاذ وتنفيذ القرارات و هي اللجان المختلفة والنوع الثالث الأجهزة المسؤولة عن مهام يتفق على آدائها بصورة مشتركة وتتضمن بنك الاستثمار الاوروبي والبنك المركزي الاوروبي.... (المبيضين، 2012، صفحة 52)

تلعب مؤسسات الاتحاد الأوروبي دوراً مهماً في تقوية بنية الاتحاد وتطوره، كونها تشكل نواة الاتحاد حيث تتكامل بعملها صلاحيات السلطات العامة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية كونه يوجد برلمان منتخب من قبل الأوروبيين في الدول الأعضاء يمثل بالتالي السلطة التشريعية التي من وظائفها محاسبة المفوضية وسحب الثقة منها، ومحكمة تتشكل من 15 قاضياً تتمتع صلاحياتها وقراراتها بالاستقلالية من مجالس الاتحاد التنفيذية والتشريعية، وأحكامها ملزمة وواجبة التنفيذ، كما يوجد جهاز للمحاسبة يؤدي دوراً مهماً في الرقابة على النفقات وكافة الموارد المالية. وفيما يلي عرض لأهم المؤسسات العامة المنبثقة عن الاتحاد الأوروبي.

أولا: الأجهزة الرئيسية للاتحاد الأوروبي

1.المجلس

1.1.المجلس الأوروبي

يعد أعلى مؤسسة في الاتحاد الأوروبي و هو عبارة عن اجتماعات قمة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الاوروبي وحتى عام 1974 لم يكن هذا المجلس واحدا من المؤسسات الرئيسة للجماعة الاوروبية ،اذ ان اجتماعاته كانت تتم حسب رغبات الدول الاعضاء ،ولم يصبح هيئة مستقلة الا في عام 1974 ،و تقرر ان يعقد المجلس اجتماعاته بصورة منتظمة ولمدة مرات سنويا، الا انه عدل و اعطي رسميا صيغة قانونية في قانون اوروبا الموحدة في 1986 و اصبحت اجتماعاته تعقد مرتان في العام بدلا من ثلاث ،وهو لا يتدخل بشكل مباشر في عملية الادارة اليومية للاتحاد الاوروبي ولكنه يضع السياسة العامة للاتحاد . (مهيدي، 2019، صفحة 57)

2.1.مجلس الاتحاد الأوروبي

يعرف بمجلس الوزراء، كونه المؤسسة التي يجتمع فيها وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد حسب المجالات المتعددة الدفاعية والخارجية والاقتصادية والثقافية ومقره في بروكسل، ويعتبر من أهم الأجهزة الإدارية و له صلاحيات واسعة ضمن المجالات المتعلقة بالركيزة الثانية و الثالثة كالسياسة الخارجية و التعاون الامني لكنه ليس بإمكانه أن يقرر في مسائل الركيزة الاولى و هي السياسات فوق القومية و تشمل مجالات التجارة الخارجية ،اتفاقيات التعاون و الشراكة ،العقوبات الاقتصادية، سياسات التنمية ، اللاجئين و المهاجرين ، منع الصراعات و السياسات الداخلية (مقلد ح.، العدد التاسع، صفحة 50) إلا بناء على طلب من المفوضية الاوروبية (مصطفى، 2019).ومن أهم

وظائفه إقرار التشريعات المختلفة التي تصدر عن الاتحاد، ويقوم بتمثيل مصالح الدول الأعضاء ، ويعقد اجتماعاته حسب الحاجة في أي من مدينة بروكسل ومدينة لوكسمبورغ. وتتغير رئاسة مجلس الاتحاد كل ستة أشهر، ويكون لكل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا 10 أصوات، لأن لكل دولة عدد من الأصوات الذي يتناسب مع حجم سكانها، "ويبلغ عدد الأصوات الكلي 321 صوتاً، موزعة على 25 دولة هي مجموع الدول الأعضاء، و يتطلب لنجاح التصويت بالأغلبية 232 صوتا. تتناوب الدول الاعضاء الرئاسة بالتناوب لمدة 6 اشهر". (مصطفى، 2019)

2. المفوضية الأوروبية

تعد إحدى المؤسسات الرئيسية في صنع القرار في الاتحاد الأوروبي ،وهي المؤسسة الأكثر تجسيداً لتفعيل فكرة الاندماج الأوروبي. ويبلغ عدد الأعضاء فيها 31 عضواً، وبواقع عضوين لكل دولة كبرى (بريطانيا وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا) وعضو واحد لكل دولة أخرى من دول الاتحاد. ويتم تعيين الأعضاء لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد، وشريطه موافقة البرلمان الأوروبي على تعيينهم وهي تجتمع المفوضية مرة واحدة على الأقل أسبوعياً.

تعد المفوضية الذراع التنفيذي للاتحاد الاوروبي ،حيث تأخذ على عاتقها مصالح الاتحاد الاوروبي من خلال تمتعها باستقلال تام عن الحكومات، وتمارس المفوضية وظائف و صلاحيات ذات ابعاد متعددة تشمل: (مهيدي، 2019، الصفحات 62-63)

- **المبادرة:** حيث تنفرد باقتراح تشريعات جديدة للمحافظة على قوة الدفع في البناء الأوروبي.
- **التنفيذ:** تمتلك سلطة واسعة في مجال تنفيذ القرارات التي يتوصل إليها المجلس الوزاري للدول الاعضاء.
- **الرقابة:** تقوم بالسهر على تطبيق المعاهدات الأساسية .
- **التمثيل:** فيما عدا الامور المتعلقة بالسياسة الخارجية والامن فهي جهة تمثل الاتحاد وتقود المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية.

3. البرلمان الأوروبي

يمثل البرلمان الأوروبي السلطة التشريعية في الاتحاد، يتكون بموجب معاهدة نيس من 736 مقعداً موزعة على الدول الأعضاء بشكل يتناسب مع عدد سكانها، يفرض عدد المقاعد المحدد لكل دولة على النواب من الدول المختلفة التجمع ضمن تيارات بحسب انتماءاتهم السياسية الحزبية .يتم التصويت وفق مبدأ الأغلبية ،يحدد البرلمان نظامه الداخلي بنفسه و يختار في منتصف كل دورة انتخابية رئيسا و14 نائبا للرئيس فضلا عن خمسة مراقبين ماليين ،كما يحدد ويشكل اللجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة وكذلك لجان التحقيق ويضع النظام الخاص بتحديد عدد المجموعات البرلمانية وطريقة تشكيلها. (مهند خليفة عبيد المحمدي، 2019، صفحة 30)

بالرجوع لنتائج الانتخابات التي جرت عام 2009 تظهر مسميات الكتل والأحزاب وعدد المقاعد والنسبة المئوية لكل منها من مجموع مقاعد البرلمان كما ماهي مبينة في الجدول رقم 03.

الجدول رقم 03: مسميات الكتل والأحزاب الممثلة وعدد المقاعد والنسبة المئوية لكل منها في البرلمان الأوروبي

الترتيب	الكتلة / التحالف	الأحزاب المختلفة في الكتلة	عدد المقاعد	النسبة
1	الكتلة الديمقراطية المسيحية	حزب الشعب الأوروبي، حزب المحافظين البريطاني، الشعب الإسباني، الديمقراطيين الأوروبيين.	265	%36
2	المجموعة الاشتراكية	الأحزاب الاشتراكية في دول الاتحاد	184	%25
3	تحالف الليبراليين والديمقراطيين	أحزاب الوسط في أوروبيا، الأحزاب الليبرالية في بريطانيا وإيطاليا وهولندا	84	%12
4	كتلة الخفر	أحزاب البيئة في دول الاتحاد	55	%7
5	اتحاد المحافظين والإصلاحي	الأحزاب اليمينية المتطرفة	55	%7
6	تكتل اليسار المتحد	الأحزاب الشيوعية	35	%5
7	تكتل أوروبا	أحزاب متنوعة	32	%4
8	المستقلون	–	26	%4

المصدر: (سرحان، العدد2 –2013)

يتضح من الجدول ان كل من الكتلة الديمقراطية و المجموعة الاشتراكية يمثلان اكبر نسبة في البرلمان الأوروبي بنسبة 61% بمجموع 449 مقعد في البرلمان أما بقية المقاعد فهي موزعة على بقية الكتل و التكتلات الست الباقية .

تمثل الأجهزة الادارية الثلاث :مجلس الاتحاد الأوروبي و البرلمان الأوروبي و المفوضية الأوروبية ما يعرف بالمثلث الاداري.

4. محكمة العدل الأوروبية

هي أعلى محكمة في الاتحاد الأوروبي، اختصاصاتها الرئيسة النظر في كافة المسائل والخلافات بين الدول الأعضاء وبين دول الاتحاد والدول الأخرى، وكذلك بين مؤسسات الاتحاد، وفي الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والأطراف الدولية، ومن الجدير بالذكر أنه لا يمكن النظر من قبل محكمة العدل الأوروبية بأية قرارات صادرة عن المحاكم الوطنية إلا في المسائل المعلقة بقانون الاتحاد الأوروبي. تتكون المحكمة من 27 قاضياً (قاضي من كل دوله يشهد له بالكفاءة والخبرة في المجالات القانونية. (نافعة، 2004، صفحة 215) ،يتم تعيينهم بالاتفاق المشترك لحكومات الدول الأعضاء، وعلى أن تتوفر لديهم المؤهلات المطلوبة للتعيين، مثل الكفاءة العلمية، والخبرة العملية، ويتم تعيين القضاة لست سنوات قابلة للتجديد، أما رئيس المحكمة يتم انتخابه من القضاة لمدة ثلاث سنوات.

5. محكمة المحاسبين

هي الجهة المسؤولة عن فحص ومراجعة ميزانية وحسابات الاتحاد الاوروبي بكل تفاصيلها في جانبي الايرادات والنفقات .تحمل اسم محكمة لكن ليست لها وظيفة قضائية ،تتكون من15 عضوا اذ تختار كل دولة عضو واحد ثم يوافق المجلس على تعيينهم وذلك بعد استشارة البرلمان و تبلغ مدة العضوية في المحكمة ست سنوات . (المبيضين، 2012، صفحة 150)

ثانيا: أهم الأجهزة الفرعية في الاتحاد الأوروبي

1. اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية

تظم ممثلين للفئات الاجتماعية المختلفة في الدول الاعضاء من عمال ومزارعين و الوسطاء وممثلي الجمهور، يعين اعضاءها مجلس الوزراء بالإجماع بناء على ترشيحات الدول وهم مستقلون في اداء واجباتهم. تجتمع اللجنة كل شهر في بروكسل .

تتطلب معاهدات الاتحاد الاوروبي ضرورة قيام المجلس الوزاري والبرلمان والمفوضية بالتشاور مسبقا مع اللجنة الاقتصادية في بعض الموضوعات التي يتم اقتراحها من طرف المفوضية. (المبيضين، 2012، الصفحات 153-154)

2. لجنة المناطق و الأقاليم

تم تأسيسها لتعاون المفوضية والبرلمان و ذلك عن طريق التشاور تتكون من ممثلين للأجهزة الاقليمية والمحلية حتى لا تتسم اعمال الاتحاد بالمركزية وهي تعد من أحدث الاجهزة تم انشاؤها بموجب معاهدة ماستريخت .عدد اعضائها 222 يعينهم المجلس لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد ،ولها أربع دورات في السنة .

تقوم اللجنة بدراسة السياسة الاقليمية و التكامل في الاتحاد الأوروبي كما تقوم بنشر دراسات معمقة حول مدى التقدم في التكامل الاوروبي من جهتي النظر المحلية والاقليمية.

3.بنك الاستثمار الأوروبي

يعد بنك الاستثمار الأوروبي المؤسسة المالية للاتحـاد الأوروبي ،تأسس عام 1958، يقدم قروضا طويلـة الأجل للاستثمار لتشجيع الوحدة و التنمية الاقتصادية للاتحاد التي تحقق واحدة او اكثر من الأهداف التالية: (المبيضين، 2012، صفحة 156)

- دعم البرامج الاقتصادية في المناطق الأقل نموا أو تنمية المناطق الأقل تقدما بالتنسيق مع مساعدات المفوضية .
- تطوير شبكات الاتصال ونقل الطاقة.
- تعزيز منافسات الصناعة الدولية ووحدتها على المستوى الاوروبي و دعم الشركات الصغيرة و المتوسطة
- تطوير شبكات الاتصال ونقل الطاقة.
- حماية البيئة وجودة الحياة و تعزيز التنمية في المدن وحماية التراث المعماري للاتحاد الأوروبي.
- تحقيق الحماية لإمدادات الطاقة .

4.البنك المركزي الأوروبي

هو الهيئة التنفيذية لنظام المصارف المركزية الأوروبية الوطنية للدول الأعضاء انشئ عـام 1998 لـه كافة الصلاحيات القانونية وفقا لقوانينها داخل كل دولة عضو ، يهدف إلى المحـافظة على استقـرار العملة الاوروبية "تقع على عاتقه مع البنـوك المركزية للـدول للأعضـاء مسـؤولية تنفيذ السيـاسة المـالية و النقـدية للجماعة الاوروبية وادارة الاحتياطات الرسمية المملوكة للدول الاعضاء من النقد الاجنبي و المـراقبة والاشراف على حسن سير نظام المدفوعات. (نافعة، 2004، صفحة 230)

الفرع الثالث: آليـــات صنع القـــرار في الاتحـــاد الأوروبـــي

توجد أكثر من آلية لصنع القرار في الاتحاد الأوروبي . وهي تختلف باختلاف طبيعة التشريع أو القرار وأهم هذه الآليات:

1- الآلية الرئيسية

وهي الآلية التي تتعلق بالتشريعات العامة مثل التعليمات والتوجيهات، ويتم صنع القرار في هـذه الآلية وفقا لعدة مراحل.

1.1 مرحلة الإعـداد

تبدأ هذه المرحلة في المفوضية الأوروبية التي تقوم بإعـداد التشريع ، ويعـرض المشـــروع بعد إعـداده على المفوضية بكامل هيئتها ،وتكفي في هذه الحالة أغلبية بسيطة للموافقة عليه ،ويحمل اسم الاقتـراح من المفوضية ويذهب المشروع بعد ذلك إلى المجلس الوزاري للنظر فيه.

2.2 مرحلة الاستشارة

يقوم المجلس الوزاري بالبحث في مـــا إذا كـــان عليه استشارة مؤسســات معينة أم لا قبـل اتخـــاذ قـــرار بشأن المشـــروع ،وفي الغـالب يتم إرسـال المشـــروع إلى البرلمـــان الأوروبي، واللجنة الاقتصـــادية والاجتماعية لاستطـــلاع رأيهما في المشروع ولكن المجلس غير ملزم برأيهما.

3 .2 مرحلة الإقـــرار

بعد مشورة البرلمان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية فان المشروع يعرض مرة أخـرى على المجلس الـــوزاري وتتم مناقشته في لجنة الممثلين الدائمين ،فإذا حدث اتفاق على المشروع فانه يعرض في جـدول أعمال المجلس الوزاري على انه موضوع من الدرجة **(أ)** وفي هذه الحالة فان المجلس الوزاري يقوم بإقـــراره من دون المـــزيد من المناقشات .أما إذا لم يحدث اتفاق في اللجنة فانه يعرض في جدول الإعمال على أنه موضوع من الـــدرجة **(ب)** ويعني ذلك أن الموضوع يحتاج إلى مناقشة اكبر من الوزراء المعنيين ،حيث تكون لهم الكلمة الأخيـرة في هـــذا المشروع .و تستخدم الأغلبية للتصويت على المشروع ، فإذا مـا تمت الموافقـــة عليه فإنه يصبح قانونيا ، وينشر في الجريدة الرسمية للاتحاد . (نافعة، 2004، الصفحات 250-251)

2-آلية التعـــاون

تستخدم هذه الإلية في صنع السياسات المتعلقة بالســـوق الموحدة والسياسة الاجتماعية والتجانس الاقتصادي والاجتماعي وسياسات البحث والتنمية.

وفيما يلي بيان خطوات هذه الآلية:

1- إعداد مشروع الاقتراح ومن ثم إرساله إلى المجلس الوزاري والبرلمان الأوروبي حيث يقوم بقراءة أولى الاقتراح ثم يرسل راية إلى المجلس الوزاري.

2- بناء على مشروع المفوضية ورأي البرلمان يقوم المجلس الوزاري باتخاذ موقف مشترك ويذهب للبرلمان لقراءة ثانية .وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن للمجلس أن لا يتخذ أي قرار بشأن تعديلات البرلمان وموافقة المفوضية عليها وفي هذه الحالة يموت المشروع.

3- آلية المشاركة في صنع القرار

تعطي هذه الآلية دور اكبر للبرلمان وتستخدم في عدد من المسائل المتعلقة بالسوق الأوروبية وفقا للخطوات الآتية:

1- تقوم المفوضية بتقديم مشروع الاقتراح وترسله إلى المجلس الوزاري والبرلمان ويقوم البرلمان بالقراءة الأولى ويرسل رأيه إلى المجلس.

2- بناء على اقتراح ورأي البرلمان بإدخال تعديلات على الموقف المشترك للمجلس وفي هذه الحالة تتكون لجنة توفيق تضم ممثلين من المجلس والبرلمان لتوصل إلى حل وسط فإذا تم التوصل إلى حل يتم تبني المشروع بإقرار مشترك بينهما

3- يمكن أن يقوم البرلمان برفض موقف المجلس وهنا يكون الحق للمجلس أن يدعو إلى تشكيل لجنة توفيق كما في الحالة السابقة. (فؤاد، 2001، صفحة 59)

تؤدي مؤسسات الاتحاد الأوروبي عملها على أساس التعاون فيما بينها ولا تستطيع أي مؤسسة أن تعمل بمعزل عن الأخرى كما يوضحه الشكل 1.

الشكل 1:مراحل صنع القرار بالمشاركة بين مجلس الاتحاد الأوروبي و البرلمان الأوروبي

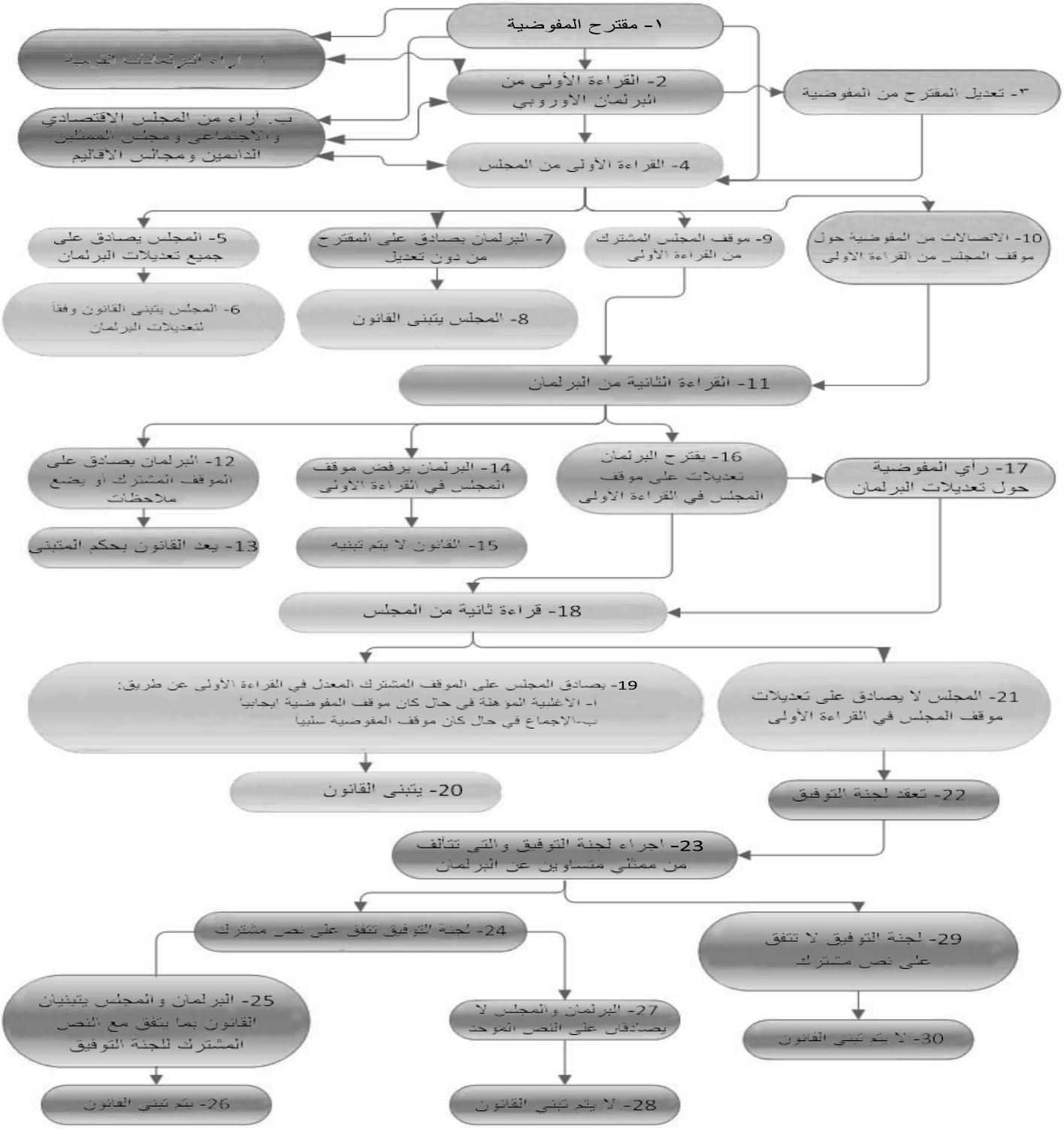

المصدر: (مقلد، دور المؤسسات فوق القومية في تعزيز تكامل الاتحاد الأوروبي،البرلمان الأوروبي نموذجا، 2015، صفحة 66)

المبحث الثاني: تطور العلاقات الاقتصادية البريطانية مع الاتحاد الأوروبي

تعتبر العلاقة بين أوروبا وبريطانيا علاقة متجذرة في التاريخ خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية و أثناء الحرب الباردة و بعدها ، حيث يعتبر الدور البريطاني من أهم الادوار الرئيسية و الفعالة في عملية البناء الأوروبي ، رغم الخلافات التي كانت تظهر من فترة لأخرى فهي من أولى الدول التي دعت الى الوحدة الاوروبية عام 1950.

للعلاقات البريطانية الأوروبية تاريخ مليء بالصراعات بين دولة تقدس مفهوم السيادة و الهوية الوطنية وبين مجموعة من الدول التي تطمح الى ارساء نظام فدرالي يسير نحو الاندماج أكثر فأكثر .

مرت العلاقات البريطانية الأوروبية بمحطات بارزة انطلقت عام1961 بتقديم لندن ترشحها لعضوية المجموعة الاقتصادية وانتهت يوم 23 جوان 2016 بتصويت 51.9 من البريطانيين لفائدة الخروج من الاتحـاد الأوروبـي و الانسحاب بصفة رسمية بتاريخ 31 جانفي 2020.

المطلب الأول: المحطات التاريخية الرئيسية للعلاقات الاقتصادية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي

مرت العلاقات الاقتصادية البريطانية بالاتحاد الاوروبي بعد الحرب العالمية الثانية بعدة محطات رئيسية :

الفرع الأول :العلاقات البريطانية الاوروبية خلال الفترة 1945 – 1960

رفضت بريطانيا الانضمام إلى المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، التي سبقت الاتحاد الأوروبي، لدى تأسيسها عام 1952. وصرح رئيس الوزراء، عن حزب العمال، **كليمنت أتلي** في البرلمان عام 1950 إن حزبه "ليس مستعدا لقبول مبدأ تسليم أكثر قوى الاقتصاد حيوية في هذا البلد إلى سلطة غير ديمقراطية على الإطلاق و لا يسائلها أحد. وكانت هناك مخاوف حول الانضمام للكتلة إقامة علاقات وثيقة مع الكومنولث ومع الولايات المتحدة. وظلت بريطانيا كذلك خارج المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي تشكلت من المجموعة الأوروبية للفحم و الصلب .

دعيت بريطانيا سنة 1955 لحضور اجتماعات لجنة سباك التي ترأسها وزير خارجية بلجيكا **بول هنري سباك** والتي كانت مهمتها دراسة انشاء سوق اوروبية مشتركة وتجمع للطاقة الذرية باعتبارها عضوا عاملا في اتحاد أوروبا .

انسحبت بريطانيا من لجنة سباك وعادت في جوان1956 لتؤثر على المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي لقبول مشروع بريطاني يقضي بإنشاء منظمة للتجارة الحرة بين دولها . بعد دراسة امكانية قيام المشروع تبين فيما بعد ان غاية بريطانيا من هذا المشروع هو عرقلة قيام سوق أوروبية مشتركة .

اتجهت بريطانيا بعدها نحو اقامة منطقة للتجارة الحرة مع كل من (النرويج–السويد–الدنمارك–النمسا–سويسرا) لحقت البرتغال بالمناقشات فيفري 1959 و في جانفي 1960 وقعت اتفاقية استوكهولم لإنشاء الرابطة الاوروبية للتجارة الحرة و بالتالي بريطانيا كانت سببا في انقسام أوروبا الغربية الى كتلتين تجاريتين دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية و دول الرابطة الاوروبية للتجارة الحرة

الفرع الثاني: العلاقات البريطانية الأوروبية خلال الفترة 1960 – 1969

بتاريخ 9 أوت1961 تقدم رئيس الـــوزراء البريطاني المحـــافظ **هارولد ما كميلان** بترشيح عضوية بـلاده إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي سبقت إنشاء الاتحاد الأوروبي.

لم تستطع بريطانيا الانضمام إلى السوق المشتركة إلا بعد استقالة الرئيس الفرنسي **شارل ديقول** سنة 1969، لتصبح سنة 1973 دولة كاملة العضوية في السوق الأوروبية المشتركة، وهذا بعد أن قوبل طلبها بالرفض *من طرف ديغول سنتي 1961 و1967 باستعمال حق الفيتو . (زينب، 2016، صفحة 57)

الفرع الثالث: العلاقات البريطانية الأوروبية خلال الفترة 1973 – 1988

في الفاتح من جانفي من سنة 1973 انضمت بريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1973 بعد أن سحبت فرنسا اعتراضها بعد استقالة ديغول عام 1969. وقال رئيس الوزراء البريطاني **تيد هيث** لدى توقيعه على المعاهدة التي أدخلت بريطانيا السوق المشتركة "الخيال سيكون مطلوبا" لتطوير المؤسسات مع احترام فردية كل دولة.

نجح الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي و ساعد في وقف التدهور الاقتصادي النسبي لبريطانيا مقارنة بالاتحاد الأوروبي.(campos, FEBREARY 2019) و أصبحت المملكة المتحدة عضوا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية في الوقت نفسه مع إيرلندا والدانمارك.

بعد سنتين من الانضمام المجموعة الاقتصادية الأوروبية و بالضبط في عام 1975 قرر رئيس الوزراء الجديد في ذلك الوقت **هارولد ويلسون** من حزب العمال، في مواجهة انقسامات بين وزرائه بشأن أوروبا، إجراء استفتاء على البقاء في التكتل أو الخروج منه.وكان ويلسون يؤيد البقاء داخل المجموعة بعد أن قال إن إعادة التفاوض على شروط العضوية حققت أهدافه "بدرجة كبيرة وإن لم يكن بالكامل". وصـوت البريطانيون بنسبة 67 بالمئة مقابل 33 بالمئة لصالح البقاء داخل الاتحاد في عام 1975.

لقد ظلت بريطانيا مثيرة للإشكاليات في المجموعة، إذ طالبت رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر، التي اشتهرت بإعلانها "أريد أموالي"، في نوفمبر 1979 بحسم خاص مقابل مشاركة بلادها في الموازنة الأوروبية، وهو ما حصلت عليه عام 1984. وعادت تاتشر لإثارة التوتر داخل الاتحاد مرة أخرى عندما اعترضت، في سبتمبر 1988، على التوجه الفيدرالي في عملية البناء الأوروبي.

الفرع الرابع : العلاقات البريطانية الأوروبية خلال الفترة 1992 – 2013

- في7 فيفري 1992 تم توقيع معاهدة ماستريخت، الأساس الثاني للهيكلية الأوروبية بعد معاهدة روما عام 1957، وتستفيد بريطانيا من بند استثنائي يتيح لها عدم الانضمام إلى العملة الموحدة.
- في 23 جوان 1993 أقنع رئيس الوزراء المحافظ **جون ميجور** البرلمان بإقرار معاهدة ماستريخت بعدما لوح بالاستقالة كما انزعج أيضاً بسبب الانقسامات بشأن أوروبا ووصف ثلاثة وزراء من المناهضين للاتحاد الأوروبي بأنهم "أوغاد" في عام 1993 بعدما اجتاز بصعوبة اقتراعا على حجب الثقة فيما يتصل باتفاقية ماستريخت لإنشاء الاتحاد الأوروبي
- رئيس الوزراء العمالي المؤيد لأوروبا **توني بلير** يعلن يوم 20 أفريل 2004 نيته تنظيم استفتاء حول الدستور الأوروبي الذي لم يتم إقراره في نهاية الأمر بسبب معارضة فرنسا والدانمارك.

الفرع الخامس: العلاقات البريطانية الأوروبية خلال الفترة 2013 الى غاية الانسحاب

تعهد **ديفيد كاميرون** في يناير 2013 بإجراء استفتاء بشأن عضوية بريطانيا بالاتحاد الأوروبي في حـال فوز حزبه في الانتخابات التشريعية عام 2015، وهو ما تحقق بالفعل في مايو من ذلك العام، وتبنى على الفوز قانونا ينص على تنظيم استفتاء حول بقاء بريطانيا في الاتحاد قبل نهاية 2017. وبالفعـل أعــلن **كاميرون** يوم 20 فيفري2016 أن الاستفتاء سينظم يوم 23 جوان 2016 غداة إعلان اتفاق حول إصلاحات كـان يطالب بها خلال قمة في بروكسل .

الجدول رقم 04:نتائج استفتاء انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

الموضوع	عدد الاصوات	النسبة المئوية
المسجلون للمشاركة في الاستفتاء	46.501.241	%73
المصوتون بالمغادرة	17.410.742	%51.89
المصوتون بالبقاء	16.141.241	%48.11
الأصوات الصحيحة	33.551.983	%99.92
الأصوات الباطلة	26.033	%0.08
إجمالي الأصوات	33.578.017	%100

المصدر : (كردي، 2019، صفحة 548)

جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للخروج من الاتحاد بأغلبية 51.89 بالمئة، الأمر الذي مثل صدمة شعبية، تبعها مطالب بإعادة الاستفتاء، الأمر الذي تم رفضه ، واستقـال كاميرون صباح اليـوم المـوالي للاستفتاء و خلفته تريزا ماي.

في مارس 2017، تسلم رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك رسالة من رئيسة وزراء بريطانيا **تيريزا ماي** تتعلق بتفعيل المادة 50 من اتفاقية لشبونة لتبدأ بذلك عملية الخروج من الاتحاد التي أصبحت تعرف باسم "بريكست. فعلت ماي المادة 50، الإخطار الرسمي بالانفصال عن الاتحاد الأوروبي، ليتحدد بذلك الموعد الرسمي للخروج من الاتحاد يوم 29 مارس عام 2019 سواء باتفاق أو بدونه. وفي محاولة لكسب الدعم لخطتها للخروج من الاتحاد دعت ماي إلى إجراء انتخابات مبكرة في جوان عام 2017 لكن هذه المقامرة أتت بنتيجة عكسية حيث فقدت أغلبيتها البرلمانية وشكلت حكومة أقلية بدعم من الحزب الديمقراطي الوحدوي في إيرلندا الشمالية المناهض للاتحاد الأوروبي.

في الثالث عشر من شهر نوفمبر توصلت إلى اتفاق على بنود انفصال بريطانيا مع زعماء الاتحاد الأوروبي، لكن خطتها لقبول القواعد الجمركية للاتحاد الأوروبي على السلع مع إنهاء حرية حركة الأفراد في الوقت نفسه أثارت انتقادات من نواب البرلمان المؤيدين للبقاء في الاتحاد والمناهضين له على حد سواء من حزبها ومن الحزب الديمقراطي الوحدوي ومن المعارضة. وبتاريخ 15جانفي 2019 أجرى البرلمان البريطاني تصويتا على اتفاقية انسحاب البلاد من الاتحاد الأوروبي و صوت النواب ضد اتفاق الخروج الذي يحدد شروط خروج بريطانيا من

الاتحاد الأوروبي في 29 مارس، بأغلبية 432 صوتا مقابل 202 صوتا مما دفع بتريزا ماي الى الاستقالة يوم 07 جوان 2019 بعد فشلها في تمرير مشروعها للخروج من الاتحاد و خلفها ألكساندر بوريس دي بيفل جونسون وأصبح رئيسا للوزراء بتاريخ 23 جوان 2019.

بتاريخ 17 أكتوبر 2019 بوريس جونسون ورئيس المفوضية الأوروبية يعلنان توصلهما لاتفاق جديد. لكن النواب البريطانيين أرجأوا تصويتهم على النص الذي ينظم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ملزمين رئيس الوزراء بأن يطلب من بروكسل إرجاء جديداً لبريكست الذي حدد هذه المرة في 31 يناير 2020. وعين موعد 12 ديسمبر لإجراء انتخابات تشريعية مبكرة. وفاز بوريس جونسون بغالبية ساحقة في البرلمان بعد هذه الانتخابات ، ما مكنه من إقرار اتفاق الخروج الذي تفاوض عليه مع بروكسل.

31 جانفي 2020 البريكست يدخل حيز التنفيذ عند الساعة 23.00 بتوقيت غرينيتش بتصويت غالبية اعضاء البرلمان الاوروبي بتأييد 621 عضوا ومعارضة 49 عضوا وامتناع 13 عضوا عن التصويت. تلي ذلك مرحلة انتقالية حتى 31 ديسمبر 2020، قابلة للتمديد، على لندن وبروكسل أن تحددا خلالها أسس علاقتهما المستقبلية لا سيما على الصعيد التجاري.

المطلب الثاني: أسباب انعدام الثقة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي.

تميزت العلاقات البريطانية الأوروبية بحالة يمكن وصفها بعدم الارتياح المتبادل القائمة على تاريخ طويل من عدم الثقة وعدم الانسجام في التوجهات و الرؤى بين بريطانيا و الجماعة الأوروبية خاصة مع الدولتين في الإتحاد ألمانيا و فرنسا، و لم تكن لبريطانيا الرغبة في التكامل و الاندماج الأوروبي حيث لم تكن ضمن الدول الست (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ)، التي وقعت على اتفاقية روما لتأسيس المجموعةالاقتصادية الأوروبية سنة 1957.

عام 1967 صرح الرئيس الفرنسي شارل ديغول أمام نحو ألف شخص من الدبلوماسيين وكبار رجال الدولة الفرنسية: "إن بريطانيا تملك "كراهية متجذرة" للكيانات الأوروبية. وحذر من أن فرض بريطانيا كعضو في السوق الأوروبية المشتركة سوف يؤدي إلى تحطيمها". رافضا طلب انظامها الثاني للاتحاد باستعمال حق الفيتو.

لطالما رفضت بريطانيا أن تكون عضواً على قدم المساواة مع باقي الدول وقاومت تاريخياً أي تجمع أوروبي حقيقي حيث أنها لم تكن عضوًا في التجارب الأولى للوحدة الأوروبية، مثل تجربة إنشاء تجمع للفحم والصلب عام

1952. كما لم توقع على اتفاقية روما عام 1957 والتي ضمت ست دول من أوروبا الغربية، وأسست لكيان اقتصادي لا يتم فيه فرض الجمارك على التجارة بين الدول الست.

حتى إنه ومع عضوية بريطانيا في المجموعة الاقتصادية عام 1973 إلا أن علاقاتها مع أوروبا كانت محل خلاف و تشكيك وتردد، (ياسينة، 2019، صفحة 1009) سعت كم من مرة للانسحاب كما حصل انقسام في حزب المحافظين بسبب معاهدة ماستريخت.

عندما اختار أعضاء الاتحاد الأوروبي الاشتراك في نظام موحد لتأشيرات الدخول، الشنغن، رفض البريطانيون ذلك، وكان تبدو ان مشكلة بريطانيا هي أن تكون جزءا من أوروبا دون أن تكون عضوا حقيقيًا فيها وعندما تم تبني اليورو كعملةٍ موحدة لهم، اختار البريطانيون الاحتفاظ بالجنيه الاسترليني، والحفاظ على سلطة بنك انجلترا المركزي في تحديد أسعار الفائدة، وعدم الخضوع لقرارات البنك المركزي الأوروبي في تحديد سعر الفائدة في منطقة اليورو. (نجيب، 2019) . كما لخصت رئيسة وزراء بريطانيا خلال الثمانينيات، مارغريت تاتشر، لخصت علاقة بريطانيا بأوروبا من خلال قول "لا" ثلاث مرات في جلسة لمجلس العموم عام 1990. كانت تاتشر معارضة شرسة لمنح بروكسل، حيث مقر المفوضية الأوروبية، أي سلطات مركزية أو تشكيل ما يعرف باسم (الولايات المتحدة الأوروبية).

في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، بدأ التململ يزداد في القاعدة الشعبية للمحافظين تجاه المهاجرين من دول أوروبا الشرقية التي انضمت للاتحاد عام 2004 و2007. لمواجهة هذا التململ والضغط الشعبي، قام رئيس الوزراء البريطاني دافيد كاميرون بالتعهد بإجراء استفتاء حول بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، في حال تم انتخاب المحافظين للحكم عام 2015. حصل كاميرون خلال مفاوضات تحسين ظروف بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي على ما لم تحصل عليه أي دولة أخرى، الصفقة التي حصل عليها كاميرون شملت نقاطًا عدة، أهمها أن لا يحصل المهاجرون الأوروبيون إلى بريطانيا على مساعدات حكومية إلا بعد أن يحصلوا على وظائف في الأراضي البريطانية، ويساهموا في النظام الضريبي للبلاد. كما تشمل الصفقة عدم مسؤولية بريطانيا على إنقاذ الاقتصاديات التي تتعثر في منطقة اليورو. وهو ما حذا برئيس المفوضية الأوروبية **جان كلود غونكر** ليقول أن كاميرون "حصل على أقصى ما يستطيع ونحن قدمنا أقصى ما نستطيع، وبالتالي لن يكون هناك المزيد من التفاوض ولن تكون هناك صفقة جديدة غير تلك التي اتفقنا عليها في فبراير.. الخروج سوف يعني الخروج".

تلك المفاوضات لم تكن سبباً كافيا لإقناع معسكر الخروج للبقاء في الاتحاد الأوروبي وخاضوا حملة اتسمت بتأجيج النزعة القومية مع دعم من الصحف اليمينية التي غذت الكراهية لكل ما هو أجنبي لدرجة أن أحد الأسباب

الرئيسية التي ركزوا عليها لتأجيج المشاعر ما وصفوه بخطر انضمام تركيا المسلمة للاتحاد الأوروبي، وبلغ الأمر ببعضهم لرفع شعار أن يوم 23 يونيو هو يوم استقلال بريطانيا الحقيقي.

على مدار العقود الأربعة الماضية، نظرت بريطانيا إلى أوروبا كسوق تجارية موحدة، أكثر من كونها مشروع تكامل يمتد نحو السياسي والثقافي والأمني، إذ كانت بريطانيا في طليعة الدول التي قاومت نقل المزيد من الصلاحيات الوطنية إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

لقد دافعت بريطانيا بشراسة من أجل نقض فكرة التصويت بالإجماع مرسخة مبدأ الأغلبية الذي فتح باب المناورة، كما دعمت موجات توسع الاتحاد معولة على إنهاء فكرة تحوله يوما ما إلى فدرالية أوروبية، وقاومت حتى المصادقة على معاهدة ماستريخت التي كانت الجسر الذي نقل أوروبا من التكامل الاقتصادي نحو أبعاد أوسع من التعاون بمعانيه المختلفة.

خلاصة الفصل

يمكن من خلال ما ورد الفصل الأول و الذي يطرح نشأة الاتحاد الاوروبي والتطور التاريخي للعلاقات الاقتصادية البريطانية الأوروبية استخلاص مجموعة من النقاط نوضحها كالاتي:

- إن قيام الاتحاد الأوروبي لم يأت وليد لحظة، بل تكون نتيجة روح من التضامن الفكري والعملي البناء، ومن أشكال الشراكة المرحلية والمتعددة بين عدد من الدول الأوروبية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.
- اعتمد الاتحاد الاوروبي على منهج المرحلية والتدرج في توسعاته العمودية و الافقية منذ سنة 1951 الى سنة 2013.
- إن مؤسسات الاتحاد الأوروبي تؤدي عملها على أساس التعاون فيما بينها ولا تستطيع أي مؤسسة أن تعمل بمعزل عن الأخرى حتى تتمكن من تأدية دورها.
- برزت أوروبا كفاعل أساسي على الساحة الدولية في منتصف الثمانينات من القرن العشرين بعد إعلان خطة إنشاء سوق أوروبية ، مع توقيع اتفاقية ماستريخت عام 1992 وكانت الاتفاقية التي تميزت ب .
- نصت معاهدات الاتحاد الأوروبي على آلية قانونية تنظم انسحاب أعضائه منه، وأدرجتها في "بند الانسحاب" من "المادة 50" في "معاهدة لشبونة و هو ما شجع بريطانيا قانونا على اتخاذ قرار الانسحاب
- أن قوة الاتحاد الأوروبي تكمن من خلال إدراك عنصر القوة الاقتصادية و ادراك أهمية الاندماج السياسي.
- للاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة حيث أصبح يشكل قوة اقتصادية لها تأثير بالغ الأهمية على المستوى العالمي بعد ان تفوق على الولايات المتحدة الامريكية و الصين في المجال التجاري.
- طغى على العلاقات بين بريطانيا و الاتحاد الاوروبي لمدة 47 سنة طابع الحذر و انعدام الثقة ، مرورا بمحطات زمنية منذ1961 وهي السنة التي قامت بريطانيا بتقديم ترشحها لعضوية المجموعة الاقتصادية إلى غاية انسحابها من الاتحاد الأوروبي في31 جانفي 2020 .

الفصل الثاني

تمهيد

يظهر لمتتبع تاريخ بريطانيا تجاريا انعكاسا واضحا لسعيها في التحرر من القارة الأوروبية ، ففي القرن السادس عشر ميلادي حلم العالم الإنجليزي **توماس هاريوت** بالفرص التي ستقدمها التجارة عبر الأطلسي لبريطانيا، إذ حاول جاهداً العمل على تحرّر بلاده من الطرق التجارية الأوروبية وعبر البحر المتوسط، لضمان تحقيق مستقبل مربح له و لبلاده و بالفعل انتعشت التجارة عبر الأطلسي وازدهرت بريطانيا.

لقد مهدت القارة الأوروبية الطريق للنجاح الكبير بازدهار بريطانيا و نجاح تجارتها ، عبر إتاحة المجال لعقد الاتفاقيات التجارية اللازمة، فخلال القرون الأربع الماضية التي شهدت صعود الإمبراطورية البريطانية كانت أوروبا هي من زودتها بالكثير من سلعها واسعة الطلب و هي من جعل المبادلات التجارية العالمية مع بريطانيا ناجحة، وهي أيضاً من جعل تجارة أمريكا الشمالية مربحة. وعلى الرغم من التركيز البريطاني على منطقة المحيط الأطلسي، الا أن منطقة البحر المتوسط حافظت على أهميتها، ممثلة حوالي نصف الواردات والصادرات البريطانية، وكما من قبل تهدف بريطانيا إلى تنشيط علاقاتها مع العالم، بعيداً عن الاتحاد الأوروبي، وتتطلع إلى إبرام الصفقات التجارية مع الولايات المتحدة والهند والصين واليابان وأستراليا، ولا شك أنها تعتقد بأن كل هذه الدول تنتظر الفرصة لإعادة إحياء روابطها التجارية القديمة. ربما يكون الأمر كذلك، لكن قواعد النظام الدولي تغيرت. (بيتزوني، 2019)

المبحث الأول : تحليـــل واقـــع التجـارة الخارجيـة للاتحـاد الأوروبـي

يكتسي قطاع التجارة الخارجية أهمية بالغة بالنسبة لمعظم اقتصاديات العالم عامة والاتحاد الأوروبي خاصة فهي تلعب دورا هاما في تطوره و ما ساعد فـي ذلـك قوتـه الصناعية و المالية و الزراعية و أتسـاع علاقـاته الخارجيـة التي جعلت منه قوة تجارية عالمية.

المطلب الأول :الشركـاء التجاريون للاتحـــاد الأوروبـي

يعد الاتحاد الأوروبي قوة تجارية عالمية ، متقدماً على الصين و الولايات المتحدة. فهؤلاء الثلاثة يمثلون ما يقارب نصف ،حوالي 45 ٪ التجارة الدولية، أما تجارة الاتحاد الأوروبي في السلع مع بقية العالم تمثل حوالـي 16 ٪ من التجارة العالمية لعام 2019 حيث بلغت صادرات الاتحاد السلعية 2.039 مليار يورو ، ووارداتـــه 2.053 مليار يورو. (eurostat, 2020). الشركـــاء التجاريون الرئيسيون للاتحاد هم الولايات المتحدة ، أكبـر وجهة للصادرات الأوروبية في عام 2018 ، ثم الصيـن وسويسرا وروسيـا وتركيـا، جنبا إلى جنب مـع اليابـان والنرويج وتمثل أسواقها أكثـر من نصف صادرات السلع الأوروبية. حيث تعـد هذه الـدول السبع أكبر مـوردي البضائع للاتحاد الأوروبي ، و تحتل الصين المرتبة الأولى هنا. (Lequeux, 2019)

الجدول رقم 05: أهم الشركـاء الرئيسيـن التجاريـن للاتحـاد الأوروبـي عام 2018/مليار أورو

مرتبة الشراكة	الشريك التجاري	صادرات الاتحاد	واردات الاتحاد	الميزان التجاري
الأولى	الولايات المتحدة الامريكية	406	267	139
الثانية	الصين	210	394	-184
الثالثة	سويسرا	156	109	47
الرابعة	روسيا	85	168	-83
الخامسة	تركيا	77	76	1
السادسة	اليابان	65	70	-5
السابعة	النرويج	49	51	-2
الثامنة	كوريا الجنوبية	46	46	0
التاسعة	كندا	41	31	10
العاشرة	البرازيل	34	32	2

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على خريطة لمكتب الاحصاء الأوروبي (eurostat, 2019)

احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى سنة 2018 كأكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، بحجم صادرات بلغت 406 مليار يورو، وواردات بلغت 267 مليار يورو.وحلت الصين في المرتبة الثانية، حيث بلغت الصادرات الأوروبية إليها خلال نفس العام 210 مليار يورو، والواردات 394 مليار يورو مسجلة عجــزا تجاريا قدره 184 مليار يورو ، فيما حلت سويسرا في المرتبة الثالثة، بصادرات بلغت 156 مليار يورو، وواردات قدرها 109 مليار يورو. وجاءت روسيا في المرتبة الرابعة من بين أكبر شركاء الاتحاد الاوروبي التجاريين، بصادرات بلغت 85 مليار يورو، وواردات بلغت 168 مليار يورو اذ تعتبر روسيا المزود الأول للاتحـــاد من مواد الطاقة هـذا واحتلت تركيـا المرتبة الخامسـة واليابـان المرتبة السـادسة، والنرويج المرتبة السـابعة، وكوريـا الجنوبية المرتبة الثامنة، وكنـدا المرتبة التاسعـة، والبرازيل المرتبـة العاشرة.

المطلب الثاني: التجـارة الخارجية في السلع للاتحـاد الأوروبـي خـلال الفتـرة 2008- 2019

لطالما شجع الاتحاد الأوروبي التجارة من خلال إزالة الحواجز التجارية بين أعضائه ، ولكن أيضًا من خلال تشجيع الدول الأخرى على التجـــارة مع الاتحـــاد الأوروبي . في عـــام 2018 شكلت الصـادرات الأوروبيـة 15.2 ٪ من الصادرات العالمية و 15.1 ٪ للواردات ، مما يجعـل الاتحـــاد الأوروبي أحـد أكبـــر اللاعبين التجاريين مع الولايات المتحدة والصين(https://www.europarl.europa.eu/news/fr/headlines/economy, 2018) .

الفرع الأول: صـــادرات وواردات الاتحـاد الأوروبـي من السلـع

سيطرت الآلات ومعدات النقل على الصادرات والواردات من الاتحـاد الأوروبـي عام 2019، وشكل هـــذا القطاع 41٪ من إجمالي الصادرات خارج الاتحاد الأوروبي و 33٪ من الواردات. كما لعبت العناصر المصنعة الأخرى (23٪ من الصادرات خارج الاتحاد الأوروبي و 24٪ من واردات خارج الاتحاد الأوروبي) وكذلك المواد الكيميائية (19٪ من الصادرات خارج الاتحاد الأوروبي و 12٪ من واردات خارج الاتحاد الأوروبي) دورًا مهـمًا في تجارة البضائع في الاتحاد الأوروبي في عام 2019. شكلت الطاقة نسبة صغيرة فقط من الصادرات خـــارج الاتحاد الأوروبي (5 ٪) ، لكنها شكلت 19 ٪ من الواردات(le soir.be, 2020) .

من بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، تمتلك ألمانيا حتى سنة 2018 الحصة الأكبر من التجـــارة غير الأوروبية. وبذلك بلغت 28٪ من الصادرات الأوروبية من السلـــع إلى دول ثالثة في عام 2018، تليـــــها المملكة المتحدة 11٪ ،إيطاليا 11٪ وفرنسا 10٪ لصادرات السلع ،أما الواردات بلغت واردات ألمـــانيا حـــوالي خمس واردات الاتحاد19٪ تليها هولندا 15٪ ، المملكة المتحدة 14٪ وفرنسا 9٪ . (eurostat, 2019)

تمكن الاتحاد الأوروبي بعد تجاوز أزمة 2008 من الحفاظ على مكانته القوية نسبيًا في تجارة السلـــع ، مع تعزيـــز دوره المهيمن في تجـــارة الخدمـــات ، على الرغم من التباطؤ العالمي الناجم عن الأزمة الاقتصادية فـــي عام 2008. (Lequeux, 2019)

الجدول رقم 06:أهم السلع التي يصدرها ويستوردها الاتحـاد الأوروبي(28 دولة) سنة 2018.

الوحدة: بليون دولار و نسبة مئوية

الرقم	المواد المصدرة والمستوردة	الصادرات والواردات	القيمة	النسبة الى الصادرات و الواردات العالمية			
			2018	2000	2005	2010	2018
01	المواد زراعية	الصادرات	681	42.0	44.4	39.5	37.4
		الواردات	688	42.8	45.4	40.3	37.2
02	الأغـذية	الصادرات	586	44.1	46.3	40.6	38.3
		الواردات	589	43.6	46.9	41.3	38.0
03	المواد المصنعة	الصادرات	5095	43.0	45.2	40.1	38.7
		الواردات	4657	40.2	41.0	36.4	33.5
04	الوقود ومنتجات التعدين	الصادرات	575	18.1	16.1	16.5	17.7
		الواردات	969	33.5	34.5	30.2	28.8
05	المواد كيمياوية	الصادرات	1090	54.1	55.5	50.6	49.1
		الواردات	919	44.1	45.6	41.7	39.3
06	منتجات السيارات	الصادرات	782	49.8	53.6	50.0	50.6
		الواردات	641	42.6	44.9	38.5	40.7
07	معـــدات المكـــاتب والاتصالات	الصادرات	388	29.3	29.3	22.7	32.3
		الواردات	530	34.0	33.8	29.7	22.4
08	الحديد والصلب	الصادرات	176	47.5	44.5	38.8	37.9
		الواردات	180	41.5	39.4	35.5	37.8
09	الألبسة	الصادرات	143	28.7	31.0	28.4	28.4
		الواردات	204	41.1	47.3	45.2	38.4
10	المنسوجات	الصادرات	74	36.4	33.6	27.8	50.6
		الواردات	77	34.9	53.6	50.0	40.7

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات منظمة التجارة العالمية

(https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/statis_e.htm)

يظهر الجدول رقم 06 أن أعلى قيمة لصادرات الاتحاد الأوروبي تمثلت في صادرات المواد المصنعة و المواد الكيمياوية و منتجات السيارات و هي سلع يحقق فيها فائضا تجاريا أما واردات الاتحاد الأوروبي فإن الوقود ومنتجات التعدين تمثل القيمة الأعلى ضمن مجموعة الواردات توفره عليها و استهلاكه الكبير لها، تليها المواد المصنعة خصوصا التجارة داخل الفروع أما فيما يتعلق بقيمة المواد الزراعية و الأغذية فتمثل نسبة أقل لاعتماد بلدان الاتحاد الأوروبي على نفسها في توفيره .

الجدول رقم 07: تطور التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي في السلع(28 عضوا).

الوحدة: مليون يورو

GEO/TIME	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات	1,353,954.3	1,554,418.5	1,685,060.9	1,736,509.1	1,704,016.5	1,790,396.2	1,745,289.1	1,878,541.1	1,957,748.6	2.039.205,2
نسبة الصادرات المحلية الى الصادرات العالمية	15.6	15.6	15.2	15.9	15.6	15.7	16.0	15.9	15.6	17.1
الواردات	1,529,088.9	1,729,368.6	1,797,798.8	1,687,030.8	1,687,684.8	1,725,313.3	1,706,614.5	1,854,271.6	1,980,253.3	2.053.106.5
نسبة الواردات المحلية الى الواردات العالمية	17.0	16.9	15.7	15.1	15.1	14.7	15.0	15.1	15.2	16.6

المصدر: (eurostat, 2020)

يتضح من خلال الجدول رقم 07 أن تجارة الاتحاد الاوروبي شهدت نموا ملحوظا في الفترة من 2010- 2019 نتيجة تعافي الدول الاوروبية من آثار الازمة المالية لسنة 2008 حيث ارتفع اجمالي صادرات السلع لبلدان الاتحاد الأوروبي من 1.353954,30 مليون أورو سنة 2010 الى 2.039205,20 مليون يورو سنة 2019 . في الفترة من 2013-2016 كان فيه ارتفاع في حجم الصادرات بوتيرة أسرع من الواردات كما يتضح حفاظ التجارة الاوروبية على مكانتها الرائدة ومساهمتها في التجارة العالمية. خلال هذه الفترة شهد الاتحاد الأوروبي توسعا سابعا تمثل في انضمام دولة كرواتيا سنة 2013.

الفرع الثاني :الميزان التجاري السلعي لدول الاتحاد الأوروبي في التجارة مع العالم الخارجي.

يُظهر الميزان التجاري للسلع الفرق بين صادرات السلــع وواردات السلــع ، يشير الرصيد الإيجابي إلى أن الصادرات تتجــاوز الواردات حسب القيمــة (الفائض التجاري)، علــى العكس ، يشيــر الرصيــد السلبي إلــى أن الواردات تتجاوز الصادرات في القيمة (العجز التجاري). كما يعتبر الميزان التجاري أحــد أهــم الأدوات الرئيسية لقياس أداء المبادلات التجارية بين الدول .

الجدول رقم 08: تطور رصيد الميزان التجاري للتجارة الخارجية في السلع لدول الاتحاد الأوروبي في الفترة الممتدة من 2010-2019

الوحدة :مليون يورو

TIME	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاتحاد الاوروبي(28 بلد)	−276,280.9	−142,114.5	−175,134.6	−174,950.2	−112,738	49,478.3	16,331.7	65,083	38,674.6	24,291.2	−22,104.2	−13,901.3
بلجيكا	−21,443.7	−10,693.6	−8,179.7	−12,759.7	−6,805.6	−8,801.7	−14,937.9	−24,728.1	−23,590.2	−23,120.9	−29,127.9	−26,842
بلغاريا	−4,842.7	−2,686.2	−1,942.8	−1,904.3	−1,966	−1,484.1	−1,727.2	−1,368.8	−689.1	−765.9	−2,459	−2,250.1
التشيك	−7,642.8	−4,434.8	−8,201.5	−8,235.1	−4,222.1	−2,097.4	−2,841.3	−5,168	−3,388.3	−5,746.5	−9,956.8	−10,026.4
الدنمارك	2,820.6	3,859.2	6,091.1	7,531.7	8,966.2	8,539.9	7,583.8	9,716.3	10,841.9	9,803.5	10,012	15,176.8
ألمانيا	65,462.9	65,411.1	84,616	99,936.8	143,318.8	155,105.7	162,679.8	177,009.2	178,303.8	184,558.2	177,099.8	186,116.7
إستونيا	332.5	549.8	872.6	1,087.7	1,131.1	1,075.5	835.3	469.2	633.4	829.9	817.3	727.4
ايرلندا	14,562.8	16,726.3	21,236	20,729.7	18,228.6	19,579.4	20,664	28,739.6	33,635.3	31,166.2	36,581.9	49,778.5
اليونان	−20,501.2	−15,005.6	−12,675.6	−11,083	−9,899.3	−9,250.9	−9,404.3	−7,393.2	−7,048.7	−7,809.4	−9,879.2	−11,179
اسبانيا	−58,506.1	−30,122.6	−41,136.1	−43,234.9	−36,705.5	−25,962	−26,841.4	−21,429.6	−20,178.9	−30,098.4	−37,865	−38,478.3
فرنسا	−3,994.8	7,067.4	8,801.4	−1,599.9	8,821.8	12,238.2	13,040.9	28,831.9	29,474.2	28,559.2	26,013.1	29,065.1
كرواتيا	−3,724.9	−2,706.8	−2,561.4	−2,369.5	−2,053.9	−1,859.3	−269.8	−159.7	−259.4	218.9	−580.3	−116.5
ايطاليا	−23,206.2	−3,963.9	−22,634.8	−21,213.7	827.5	19,569.5	26,997.9	33,222	39,567.2	38,919.2	26,917.5	37,604.1
قبرص	−1,973.2	−1,245.7	−1,553.3	−1,500.7	−1,216.8	−764.2	−1,001.1	−659.7	−1,015.1	−1,407.6	−888.2	−1,101.7
لاتفيا	−517.4	62	246.6	590.5	1,075.3	967.1	803.9	624.3	776.1	922.1	357	740.9
ليتوانيا	−2,595.8	−1,160.8	−1,562.6	−2,091.2	−1,415.7	533.3	2,095.7	654.5	1,726	2,628.9	2,013.5	2,251.5
لكسمبورغ	−3,522.2	−3,251.1	−1,296.7	−856.2	−1,805.5	−1,585.9	−1,489.8	−3,362.5	−1,991	−1,214.2	−316	−924.7
المجر	−8,358	−5,524.1	−5,707.6	−4,031.8	−3,493.1	−3,377.7	−2,947.7	−2,820.6	−1,810.2	−3,850.6	−6,577.3	−8,197
مالطا	562.4	426.1	451.5	671.3	837.8	169.1	−812.8	−533.4	−923.6	−909.7	−409.8	−470.8
هولندا	−114,064.4	−81,588.4	−107,068	−118,001.9	−125,490.3	−115,308.8	−118,223.9	−125,439.7	−117,060.4	−131,806.6	−138,679.1	−142,135.8
النمسا	5,935.8	4,556.6	5,491.8	5,372.8	6,165.4	7,174.8	8,642.9	8,547.2	9,020.8	7,530.5	8,008	10,329.9
بولونيا	−14,500.4	−9,632.9	−14,265.4	−15,812.5	−15,687.8	−9,908.3	−13,675.1	−14,774.4	−12,372.7	−16,970	−24,960.2	−25,582
البرتغال	−6,260.7	−3,203.2	−4,692.3	−4,932.6	−2,993	−1,919.4	−880.6	−595.8	−1,158.7	−2,267.6	−4,443.8	−5,011.8
رومانيا	−7,436.6	−3,018.4	−2,534.7	−1,924.2	−1,089.4	1,650.7	754.1	−18.5	−1,100.3	−3,154.7	−5,511.6	−6,009
سلوفينيا	−710.6	−400.2	−1,304.2	−1,442.1	−717.1	−1,080.2	−1,199	−1,151.5	−695.7	−1,518.4	−2,837.8	−3,838
سلوفاكيا	−6,618.9	−4,460.6	−6,297.9	−6,757	−5,778.6	−4,871.7	−4,279.1	−4,085.2	−3,232.6	−3,675.7	−4,454.9	−3,320.8
فلندا	5,174.4	4,712	5,320.6	1,830.2	4,214.6	5,366.3	5,479.3	7,429.4	6,821.1	6,711.4	6,491	8,128.4
السويد	14,318.3	11,413.2	14,219.5	18,503.4	15,910.5	15,712.8	13,326.8	14,981.7	14,581.5	16,471.2	13,619.9	18,234.5
المملكة المتحدة	−75,030	−73,799.3	−78,867	−71,454.1	−100,895.8	−9,932.4	−46,041.8	−31,453.5	−90,191.9	−69,711.9	−51,088.4	−86,571.4

المصدر: (eurostat, 2020)

من خـلال الجدول رقم 08 يتبين أن رصيد ميـزان السلـع للتجـارة خـارج الاتحـاد الاوروبي في الفتـرة الممتدة من 2008 –2012 سجل عجزا قدره 276.28 مليار يورو و هذا نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وانخفاض معدلات النمو الاقتصـادي حيث سجل عجـز في الموازيـن التجارية لمعظم دول الاتحـاد الأوروبـي خاصة بريطانيا التي وصل فيها العجز سنـة 2012 إلى 100.98 مليار يورو ليسجل بعدها بسنة تقلصـا كبيرا حيث وصل العجز إلى 9.93 مليار يـورو بسبب الارتفاع في حجم صادراتها و الانخفاض في الواردات .ويرجع لتسجيل عجـزا كبيرا خـلال السنوات الأربع الأخيـرة (2016–2019) وهذا نتيجـة انخفـاض الصـادرات بسبب تراجـع النشـاط في سائـر قطاع الصناعـات التحويلية، مع هبوط الإنتاج في قطاع السلع الاستهلاكية، حيث تغطـي الصناعة البريطانية نسبـة 44% من إجمالي الصادرات.

أما الفترة من 2013 الى 2017 فقد سجل فيها الميزان التجاري فائضا قدره 24.29 مليار يورو رغم تسجل 16 دولة عجزا في ميزانها التجـاري وهذا بسبب كبر الفائض الألمـاني نتيجة للقـدرة التنافسية العالية لسلعهـا و تحسن الظروف الاقتصاديـة بالإضافـة إلى انخفاض أسعـار النفط فـي تلك الفتـرة ليسجل بعدهـا عجزا متتاليا لسنتي 2018 و2019 حيث يرجـع السبب الرئيسي لواردات الطاقة و فـرض الولايات المتحدة الامريكية لرسـوم على السلـع الأوروبية بالإضافـة إلـى بروز قوى أخـرى منافسة حول العالـم، واعتمـاد النمو العالمي على الـدول الناشئة بالأساس، الميزان التجـاري البريطاني دائم العجز لكنه تحسن و تقلص العجز في السنوات الاخيـرة ليستقر بين 50 و60 مليـار يـورو وهـذا يرجـع إلـى أن" 80 % من الاقتصـاد البريطاني قائم على قطاع الخدمات". (جوني، 2017، صفحة 3)

المطلب الثالث : تجارة السلع البينية في الاتحاد الأوروبي .

ساهمت التجارة الأوروبية البينية في تطور وازدهار الاتحاد الأوروبي وجعلت منه قوة اقتصادية عالمية وعلى الرغم من وجود مقومات يمتلكها الاتحاد الأوروبي،"حيث اتجهت نسبة 64% من الصادرات لدول الاتحاد الأوروبي كتجارة بينية، ونسبة 36% خارج الاتحاد لسنة 2017" (الولي، 2018)، إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تؤثر على واقع الاتحاد الأوروبي و مستقبله التجاري، فانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يحتمل أن يكون له الأثر الكبير على الاتحاد الأوروبي وخاصة على التجارة البنية باعتبار بريطانيا من أقوى الاقتصاديات الأوروبية الثلاثة الأولى في الاتحاد .

الجدول رقم 09: التجارة البينية لبلدان الاتحاد الأوروبي مع بريطانيا في الفترة 2008- 2019

الوحدة :مليون يورو

TIME	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صادرات الاتحاد الاوروبي (28)	2,739,506.4	2,213,929.7	2,557,480.4	2,823,269.1	2,838,718.3	2,838,855.4	2,932,380.1	3,069,081.2	3,115,574.6	3,351,798.6	3,528,510.5	3,572,562.4
الواردات	2,665,329.7	2,148,133	2,486,923.3	2,756,362.5	2,771,074.6	2,771,778.1	2,858,132	2,995,554.3	3,045,710.2	3,283,793	3,456,666.6	3,499,416.7
الميزان التجاري	74,176.7	65,796.7	70,557.1	66,906.6	67,643.8	67,077.3	74,248	73,526.8	69,864.4	68,005.6	71,843.8	73,145.7
صادرات بريطانيا لدول الاتحاد	178,528.4	140,321.2	165,678.5	182,672.9	185,030.7	177,221.7	182,057.9	184,255.5	175,563.5	186,246.3	193,926.1	193,732.4
نسبة صادرات بريطانيا لصادرات الاتحاد البينية	%6.5	%6.3	%6.4	%6.4	%6.5	%6.2	%6.2	%6.2	%5.6	%5.5	%5.5	%5.4
واردات بريطانيا من دول الاتحاد	229,698.5	184,398.9	218,337.4	235,545.7	257,688.7	257,551.3	275,389.7	302,831.3	290,556.8	295,399.5	301,329	304,135.3
نسبة واردات بريطانيا لواردات الاتحاد البينية	%8.6	%8.5	%8.7	%8.5	%9.2	%9.2	%9.6	%10.1	%9.5	%8.9	%8.7	%8.6
نسبة صادرات بريطانيا الى وارداتها	0.78	0.76	0.76	0.78	0.72	0.69	0.66	0.61	0.60	0.63	0.64	0.64
رصيد الميزان التجاري	-51,170.1	-44,077.8	-52,658.9	-52,872.8	-72,657.9	-80,329.7	-93,331.8	-118,575.8	-114,993.3	-109,153.2	-107,402.9	-110,402.9

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات مكتب الاحصاء الأوروبي (eurostat, 2019)

من الجدول رقم 09 يظهر أن الميـزان السلعي لبريطانيا أخـذ في الاتسـاع في العجـز مع دول الاتحـاد الأوروبي ابتداء من سنة 2015 بسبب ارتفاع معدلات الواردات على الصادرات من دول الاتحاد و انخفاض في معدلات النمـو الاقتصـادي لبريطانيـا، و ذلـك منـذ التصويت بالموافقـة في يونيو 2016 علـى الانفصال عن الاتحـاد الأوروبي ، فقـد انكمشـت الصناعـة فـي بريطانيـا و التي تمثـل حـوالـي نسبـة 44% من إجمـالي الصـادرات متأثـرة بتعمـق أزمـة خـروج بريطانيا من الاتحاد، وتراجـع النشـاط في سائـر قطاع الصناعات التحويلية، مع هبوط الإنتـاج في قطاع السلع الاستهلاكية بأسرع وتيرة منذ 2009.

المبحث الثاني: أهمية تجارة بريطانيا للاتحاد الأوروبي.

تتمتع التجارة الأوروبية البينية بالعديد من المقومات التي ساهمت في تطور وازدهار الاتحاد الأوروبي وجعلت منه قوة اقتصادية عالمية وعلى الرغم من وجود هذه المقومات التي يمتلكها الاتحاد الأوروبي، إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تؤثر على واقع الاتحاد ، منها خروج بريطانيا الذي بدأت تظهر بوادر آثاره على العلاقات التجارية بين الجانبين وخاصة على التجارة البنية.

المطلب الأول :العلاقات التجارية بين بريطانيا و الاتحاد الأوروبي

عرفت العلاقات التجارية بين بريطانيا و الاتحاد الأوروبي اتجاها ايجابيا قبل انضمامها إلى الاتحاد ففي سنة 1962 شكلت الصادرات الى بلدان الاتحاد الاوروبي آنذاك 35% لترتفع الى 42% سنة 1973 ، كما كانت الواردات من هذه الدول ذات اتجاه أقوى حيث ارتفعت من 30% سنة 1962 إلى 43% سنة 1973، واستمر هذا الاتجاه بعد انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي. و تعمقت العلاقات التجارية بين بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى أكثر خلال الفترة:1973-1990 حيث ارتفعت معدلات التصدير والاستيراد الى حوالي 60% خلال هذه الفترة، وفي نهاية التسعينات انخفضت حصة الواردات و الصادرات لكن الواردات انخفضت بشدة جراء انخفاض القدرة التنافسية لأوروبا مقارنة بالمشاركين الجدد في التقسيم الدولي للعمل مثل دولة الصين. (علة، 2018، الصفحات 7-8)

بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 انخفضت نسبة الصادرات حيث تراجعت التجارة مع دول الاتحاد الأوروبي الاخرى بشكل غير متناسب مع بقية العالم نتيجة الأزمة الخطيرة و المستمرة في العديد من بلدان منطقة اليورو خاصة اليونان و اسبانيا.

الجدول رقم 10: تجارة بريطانيا في السلع مع الاتحاد الأوروبي وغير الاتحاد الأوروبي بأسعار السوق الآنية في الفترة 2015-2019

الوحدة: مليون جنيه استرليني

السنة	مجموع تجارة السلع			التجارة مع الاتحاد الأوروبي(28 عضوا)			التجارة مع غير الاتحاد الأوروبي			التجارة مع أعضاء منطقة اليورو		
	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2015	285960	403657	-117697	133245	220514	-87269	152715	183143	-30428	118218	192618	-74400
2016	297922	432101	-134179	142375	237929	-95554	155547	194172	-38625	125986	208225	-82239
2017	337466	473361	-135895	163850	285840	-94990	173616	214521	-40905	145357	225497	-80140
2018	349608	488973	-139365	172202	265725	-93523	177406	223248	-45842	152769	229475	-76706
2019	272035	501657	-129622	170578	265116	-94538	201457	236541	-35084	152045	229630	-77585

المصدر:(statistics, December2019)

من الجدول رقم 10 يظهر جليا أن الميزان التجاري السلعي لبريطانيا دائم العجز سواء مع دول الاتحـــاد الأوروبي (28) أو مع دول ثالثة و نفس الشيء مع دول منطقة الأورو (19) كما يتضح أن بريطانيا تصـدر للعالم الخارجي أكثر مما تصدر لدول الاتحاد الأوروبي أما وارداتها فعكس ذلك، و جل تعاملاتها التجارية داخل الاتحـاد الأوروبـي مع دول منطقة اليورو مثل ألمانيا نتيجة التشابك بين الشركات الألمانية و البريطانية ،فرنسـا ،هولندا وبلجيكا و يتضح ذلك من خلال .

المطلب الثاني: التبادل التجاري لبريطانيا مع دول الاتحاد الأوروبي

تعتبر الروابط التجارية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ذات أهمية بالغة ، خاصة بالنسبة لبريطانيـا (حوالي 54٪ من وارداتها تأتي من الاتحاد الأوروبي) ، فبريطانيا تعـاني من عجز دائم منـذ عـام 1999 في رصيدها التجاري مع الاتحاد الأوروبي ، فبريطانيا تعتمد على الـواردات الأوروبية في قطاعـات معينـة مـن الحيـاة اليومية (لا سيما المنتجات الغذائية)،و من الناحية الصناعية الاتحاد الأوروبي هو مـصدر المـكونات الحيوية لسلاسل الإنتاج في بريطانيا و ما يقرب من ثلثي وارداتها من السلـع نصف المصنعة تأتي من البلـدان الأوروبية. على سبيل المثال ، تعتمد شركات صناعة السيارات البريطانية اعتمادًا كبيرًا على الأجزاء المصنوعـة في بقية دول الاتحاد الأوروبي. (Brigitte GOTTI, 2018, p. 12)

الجدول رقم 11:التبادل التجاري لبريطانيا مع الاتحاد الأوروبي و العالم الخارجي لسنة 2015 (السلع والخدمات)

الوحدة: مليار جنيه أسترليني

	الصادرات	النسبة المئوية	الواردات	النسبة المئوية	الميزان التجاري
دول الاتحاد الأوروبي	233	% 44	291	% 53	−68
دول خارج الاتحاد الأوروبي	288	% 56	247	% 47	31
المجموع	512	% 100	548	% 100	−37

المصدر : (البلاد المالية، 2016، صفحة 4)

يتضح من الجدول أن تجارة بريطانيا مرتبطة بشكل كبير بالاتحاد الأوروبي حيث سنة 2015 اتجهت44% من صادراتها نحو بلدان الاتحاد الأوروبـــي كما تستورد منهم ما يمثل 53%، أما نحو بقيـة العالـم فصادرات بريطانيا أكبر بنسبة 56% وواردات اقل ما نسبته 47%.

في 2016 بلغت صادرات بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي 236 جنيه استرليني (43% من إجمالي صادرات بريطانيا) و بلغـت وارداتها مـن الاتحـاد الأوروبـي 318 مليـار جنيه استرليني(54% من مجمـوع واردات بريطانيا). (علة، 2018، صفحة 7)

في سنة 2016 قـدرت التجـارة الخـارجية لبريطانيا من السلـع والخدمـات (صادرات وواردات معـا) بنحـو 1570.988 مليـار دولار أي بانخفاض قدره 4.33% مقارنة بسنة 2015. (علة، 2018، صفحة 7)

الجدول رقم 12: تجارة بريطانيا مع أعضاء الاتحاد الأوروبي لسنة 2015

الرقم	الدولة	نسبة الصادرات بريطانيا لكل عضو في الاتحاد	نسبة واردات بريطانيا من كل عضو في الاتحاد	نسبة صادرات كل عضو الى اجمالي صادرات بريطانيا للاتحاد
01	النمسا	%1.21	%1.31	%0.53
02	بلجيكا	%8.54	%10.50	%3.77
03	بلغاريا	%0.25	%0.19	%0.11
04	قبرص	%0.28	%0.03	%0.12
05	جمهورية التشيك	%1.47	%2.48	%0.65
06	ألمانيا	%23.01	%28.34	%10.16
07	الدنمارك	%1.71	%1.63	%0.75
08	اسبانيا	%6.46	%6.12	%2.85
09	استونيا	%0.16	%0.10	%0.07
10	فلندا	%1.01	%0.82	%0.45
11	فرنسا	%13.33	%10.81	%5.89
12	اليونان	%0.66	%0.36	%0.29
13	كرواتيا	%0.10	%0.07	%0.05
14	هنغاريا	%0.96	%1.15	%0.42
15	ايرلندا	%12.56	%5.05	%5.55
16	ايطاليا	%6.37	%7.30	%2.81

17	لتوانيا	%0.20	%0.34	%0.09
18	لكسمبورغ	%0.16	%0.14	%0.07
19	لاتفيا	%0.16	%0.16	%0.07
20	مالطا	%0.28	%0.05	%0.12
21	هولندا	%12.97	%12.73	%5.73
22	بولندا	%2.73	%4.02	%1.20
23	البرتغال	%0.94	%1.13	%0.41
24	رومانيا	%0.73	%0.78	%0.32
25	سلوفاكيا	%0.33	%1.27	%0.15
26	سلوفينيا	%0.15	%0.18	%0.07
27	السويد	%3.25	%2.93	**%**1.44
المجموع		%100	%100	%44.16

المصدر: (Morgenroth, 2019, p. 192)

يوضح الجدول رقم 12 التجارة بين بريطانيا وكل عضو من أعضاء الاتحاد الأوروبـي إذ تعـد ألمانيا أكبـر شريك تجاري للمملكة المتحدة داخل الاتحاد الأوروبي ، حيث تمثل 23.01٪ من صادرات بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي و 28.34٪ من وارداتها وتعد فرنسا وإيرلندا وهولندا الشركـاء التجاريين التاليين الأكثـر أهمية ، حيث يمثل كل منهم حوالي 13٪ من صادرات المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي . بالنسبة لمعظم البـلدان الأعضاء ، فإن حصص الصادرات والواردات متشابهة ، باستثناء إيرلندا الـتي تشتري حصـة أكبر بكثير من صادرات بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي مما تمثله في وارداتها منه.

المبحث الثالث: أهم دوافــع انسحــاب بريطانيا من الاتحــاد الأوروبي

إذا كانت بريطانيا أحد الأعمدة الرئيسية في الاتحاد الأوروبي وخامس اقتصاد عالمي، ومركز أوروبا المالي، وصاحبة نصيب الأسد من الاستثمارات الأوروبية المباشرة ، ورغم كل مــا تحظى به مــن مكتسبات أتت أكثرها من عضويتها الأوروبية، يبقى ذلك الشعور الدفين بالانفراد وعدم الانتماء حاضراً لدى البريطانيين، فبالرجـوع إلى تاريخــها يتضح أن بريطانيا تمسكت عــلى الــدوام بمسافــة فاصلــة بينها وباقي أوروبــا، حتى بعــد الانضمــام إلى الاتحاد الأوروبي.

إن الرغبة في الخروج ظلت تـراود بريطانيا و ما دل على ذلك رفض لنــدن الانضمــام إلـــى منطقة اليورو و اعتمــاد العملــة الأوروبية الموحــدة وتمسكها بعملتــها الوطنيــة الجنيه الاسترليني كمــا أن بريطانيا رفضت كـــذلك الدخول في اتفاق شنغن أو منطقة الحدود المفتوحة بين دول أوروبا . (اسماعيل، 2018، صفحة 6)

المطلب الأول: الدوافــع الاقتصاديــة

حسم البريطانيون أمر بلادهم، بالانفصال عن الاتحاد الأوروبي بنسبة 52%،اذ شكل ذلك صدمة للعالم بعد حملة هيمنت عليها الهجرة والاقتصاد، كـدوافع قدّمها معسكـر المؤيدين للانسحاب لمواطنيهم، كي يضعوها فــي الاعتبار أثناء ذهابهـم للاستفتاء التاريخي، وفيما يأتي أبــرز الدوافع الاقتصاديــة الـتي روج لهــا معارضو البقاء في الاتحاد الاوروبي للانسحاب منه:

أولا: التذمر من الرســوم الأوروبية

يعد موضوع ميزانية الاتحاد الأوروبي موضوع جــدال بين دول الاتحاد خاصة بين فرنسا و بريطانيا فدول الاتحاد تنقسم بشأن مساهمتها في ميزانية الاتحاد الاوروبي إلى قسمين :دول تأخذ اقل مما تدفع (الدول الممولة) مثل ألمانيا و بريطانيا وفرنسا و دول تأخذ أكثــر مما تدفــع (الدول القابضة) مثل دول أوروبا الشرقية، بالتالــي هناك دول تتحمل أعباء أكثر من غيرها في تمويل الميزانية . فبريطانيا بعد انضمامها بسنة واحدة طلبت اعــادة التفاوض حول شروط الانضمام لجملة من الأسباب من بينها عدم عدالة توزيع أعباء الميزانية، كما طالبت كذلك باستعادة أموالها سنة 1979 كما جـــاء على لســان رئيس الوزراء **مارغريت تتشر** مؤكدة أنها تعطي أكثر مما تأخذ. (مهيدي، 2019، الصفحات 162-163)

فالاتحاد الأوروبي كغيره من المنظمات الأوروبية يفرض رسومًا على الدول المنضمة إليه كل بحسب قوته الاقتصادية ، لكن بريطانيا التي تعتمد سياسة تقشفية بسبب العجز في موازنتها تتذمر من الرسوم الأوروبية التي تثقل كاهل خزينتها التي يجب عليها دفع 55 مليون جنيه إسترليني يوميا. (خريص، 2017)

فهي تساهم ب 5/1 ميزانية الاتحاد الأوروبي وتأتي في المرتبة الثانية بعد ألمانيا. (اسماعيل، 2018، صفحة 34)

الجدول رقم 13:مساهمة بريطانيا في ميزانية الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2009-2016

الوحدة: مليار جنيه استرليني

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016 (متوقعة)
المساهمة الاجمالية	14.1	15.2	15.4	15.7	18.1	18.8	17.8	20.5
استردادات	-5.4	-3.0	-3.1	-3.1	-3.7	-4.4	-4.9	-4.8
مقبوضات القطاع العام	-4.4	-4.8	-4.1	-4.2	-4.0	-4.6	-4.4	-4.5
صافي المساهمة في ميزانية الاتحاد	4.3	7.8	8.1	8.5	10.5	9.8	8.5	11.2

المصدر: (البلاد المالية، 2016، صفحة 4)

تمثل المساهمة في ميزانية الاتحاد الاوروبي ما يعادل 1% من الناتج المحلي الاجمالي لكل عضو في الاتحاد ، و صافي مساهمة الحكومة البريطانية في ميزانية الاتحاد يعبر عن الفرق بين الأموال التي دفعتها للاتحاد والأموال التي تلقتها ، ففي عام 2016 مثلا بلغت 11.2 مليار جنيه إسترليني و المساهمة الاجمالية 20.5 مليار جنيه إسترليني ، الفرق بينهما (9.3 مليار جنيه استرليني)عبارة عن استردادات ومقبوضات القطاع العام و التي تحولها الحكومة البريطانية إلى القطاع الخاص على شكل قروض دعم خاصة القطاع الزراعي.

ثانيا: التجارة الحرة

يدفع المؤيدون للخروج من الاتحاد الأوروبي بفكرة أن الاتحاد الأوروبي لم يعد مهما لتجارة بريطانيا كما هو الحال في السابق، وأن استمرار الأزمات في منطقة اليورو، سيجعل الاتحاد الأوروبي أقل أهمية لبريطانيا .ويرى هذا الاتجاه أنه حتى في حال لم تتمكن بريطانيا من إبرام اتفاقية تجارة جديدة مع الاتحاد الأوروبي فان الأمر لن

يكون كارثيا لأنه سيضع بريطانيا بوضع شبيه بالولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين، حيث يمكن لهـــــذه الدول التصدير للاتحاد الأوروبي بسهولة ويسر في ابرام اتفاقيات تجارية مع الأسواق الأكثر نموا في العالــم بــل سيكون لدى بريطانيا الحرية مثل الصين وسنغافورة والبرازيل، من خلال منظمة التجارة العالمية. (الددا، 2019، صفحة 7)

ثالثا: التحديات الاقتصادية والأزمات المالية العالمية

الأزمات المالية التي أصبح يعاني منها الاتحاد الأوروبي خاصة بعد التوسع الذي عرفه الاتحـاد نحــو دول أوروبا الوسطى والشرقية بين 2004-2007 و الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2007 و أزمة الديون السياديـة في اليونان و الأزمة الاسبانية. إذ أن تمويل الاتحـــــاد يقــع على عاتق الدول الكبـرى الثلاث ألمانيا و فرنسا وبريطانيا .فحسب قانون الاتحاد الأوروبي – على الاتحاد تحمل ميزانية الأعباء في حالة مواجهة أحد أعضائــه لمشكلة مالية – وهذا ما أدى الى انخفاض معدلات النمو. (ياسينة، 2019، صفحة 1010) للدول الأعضاء .

رابعا: التوفير المالي للصحة و التعليم

هذا السبب مترتب على التخلص من أعباء استقبال المهاجرين عبر الحدود، الذي أسهم في تصديقه مئات المطويات التي وزعـت بالبريـد أو على نواصي الشـوارع، التي توقعـت توفـير 350 مليــون جنيه إسترليــني (480 مليون دولار) أسبوعياً لحساب الخزينة البريطانية، وهو مبلغ كاف لبناء مستشفى. كما أن المبلغ نفســـه يعادل نصف ميزانية التعليم في إنجلترا، مع اقتراحات من معسكر المعارضين للبقاء بتوظيف تلك الأمـــوال في البحث العلمي و الصناعات الجديدة. (الددا، 2019، صفحة 6)

المطلب الثاني : الدوافع السياسية و الاجتماعية

أولا: التخلــص مــن عبء المهاجرين واللاجئيــن

تعتبر قضية الهجــرة في بريطانيا من أكثر القضايا تــداولا و حساسية خاصة وأنها كانت ضمن الأسبـاب المباشرة في خطابات السياسيين وتحولت الى سبب أساسي للبريكست. (رضا، 2019، صفحة 231) .حيث يؤمــن المواطن البريطاني بأن الخـــروج من الاتحـــاد الأوروبي، سيمكّن بلاده من اتبــاع نظام جديد يحد من السماح للمهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي بالدخول إلى البلاد، حيث تشير آخر الإحصائيـات أن عـدد المهاجريـن

في بريطانيا يقدّر بـ863 ألف مهاجر، وهو ما يشكل عبئاً بقيمة تتجاوز 3.67 مليار جنيه استرليني(4.131 مليـــار دولار) سنويًا، بحسب جامعة "مدرسة لندن الاقتصادية." (علي، 2016)

لقد استطاع قادة سياسيون في معسكر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي التأثير على المواطنين البسطـــاء، وخلـق فـــزّاعة وهـــمية لديـهم بخصـوص تبعـات انضمـام تركيـا إلـى الاتحـاد، وتصويـر الأمـــر على أنه يهدد بفتح حدودهـا لتدفق آلاف اللاجئين الموجودين فيها حالياً إلى الدول الأوروبية. (علي، 2016)

ثانيا: الكلمة الأولى للتشريعات الوطنية

أصبح المواطن البريطاني على قناعة بأن الخروج من الاتحاد الأوروبي سيعلي من صوت القوانين الوطنية البريطانية، وأنه لن يكون هناك سيطرة من قبل القوانين الأوروبية الاتحادية، وهو ما سيساهم في إعادة السيطرة على قوانين التوظيف والخدمات الصحية والأمن، فتوقعات الناخب البريطاني بمنح صلاحيات وسلطات أكـــبر للبرلمان البريطاني جعلته يتأمل خيراً على كافة الأصعدة ، خاصة أن بعض القوانين الداخلية في حاجـــة إلى تغيير، لكنها تتعارض مع قوانين الاتحاد الأوروبي ما يحول دون إقرارها. (علي، 2016)

ثالثا: إنشـــاء قـــوة عسكرية أوروبية موحـــدة

تفرض التحديات الجيوسياسية التي تحيط بالاتحاد الأوروبي، فكرة إنشـاء قوة عسكرية موحـــدة تأتى فـــي الأذهان، خاصة للتصدي لروسيا وغيرها، وهذا ما اعتبرته بريطانيا نوعا من التهديدات، فضلا عـــن استعـــادة وضع الكتلة في السياسة الخارجية على مستوى العالم، مع الأخذ بالاعتبار أن بريطانيا إلـــى جانب فرنسا همـــا أكبر قوتين عسكريتين في الكتلة وهو ما يثير مخاوف من المشاركة الأكبر لهما. (خريص، 2017).

رابعا: الخـــوف من الإرهـــاب

تعد الهجمات الإرهـــابية في بعض الـــدول الأوروبية هاجسا دفع المواطـــــن البريطاني في التفكير فـــي أن الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، سيوقف اتفاقية الحدود المفتوحة بين دوله، وهو ما قد يحد من حـركة المواطنين الأوروبيين وهـــو مـا يحـــول دون مجـــيء الإرهابيين إلـى بريطانيا، حيث كان هناك تصريحات عـــدة لمتزعمي معسكر "الرحيل"، وفـي مقدمتهم **دومينيك راب**، وزيـــر العـــدل البريطاني، الـــذي اعتبر "الخـــروج من شأنه ردع هجمات إرهابية محتملة في المستقبل." (علي، 2016)

خامسا: التخوف البريطاني من سيطرة دول منطقة اليورو على مجريات اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي

يؤكد الخبراء أن الاتحاد النقدي الذي رفضت بريطانيا الدخول فيه، أصبح محور اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي، وأصبحت جميع القرارات تتطلب تفاوضاً من قِبل أعضائه في البداية، ثم يتم عرضها بعد اتفاق الأعضاء في منطقة اليورو على دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة. (علة، 2018، صفحة 5) وهو ما يمثل نقطة تهديد و تخوف كبيرة تسعى بريطانيا لتجنبها.

سادسا: النفوذ الدولي

عندما يتعلق الأمر بمكانة بريطانيا في العالم، يرى المؤيدون لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بأن بريطانيا ستظل شريكا أساسيا في حلف الناتو وفي مجلس الامن الدولي وقوة نووية و ذات وزن قوي في العالم ، وأن على بريطانيا ان تتوقف عن العمل كجسر بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وأن مبدأ الاعتماد على الذات هو المبدأ الذي يجب أن يحكم السياسة الخارجية البريطانية مستقبلا. (الددا، 2019، صفحة 7) فالبريطانيون يعتقدون أن تأثير بلادهم داخل الاتحاد الأوروبي ضعيف، وفي حال رحيلها عن الاتحاد ستتمكن من التصرف بحرية، والحصول على مقاعد في مؤسسات عالمية، كانت خسرتها بسبب انضمامها للاتحاد الأوروبي كمنظمة التجارة العالمية.

المبحث الرابع: الآثار المحتملة لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على العلاقات التجارية

يواجه كل من بريطانيا والاتحاد الأوروبي تحديات كبيرة إزاء تحقق البريكست، وهو ما يعني ضرورة الوصول إلى اتفاقات تقلل خسائر الطرفين قد الإمكان، تفاديًا للتهديدات التي سيشهدانها.

المطلب الأول: الآثار المحتملة على تجارة بريطانيا

يصعب في الوقت الحالي الجزم بمدى تأثر التجارة البريطانية بالبريكست مستقبلاً، لأننا لا نعرف ما الذي سوف يحدث في المرحلة الانتقالية من اتفاقات مع الاتحاد الأوروبي وشركاء بريطانيا التجاريين الكبار خاصة الولايات المتحدة والصين، لكن ثمة الكثير من الدراسات التي تطرح احتمالات لأثر الخروج من الاتحاد الأوروبي على المبادلات التجارية.

طوال سنوات وجود بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي زاد اعتماد الاقتصاد البريطاني بشكل كبير على التبادل التجاري، فقد نمت نسبة مساهمة التبادل التجاري في الناتج المحلي البريطاني من 48% عام 1973 إلى 67% عام 2016، واليوم تصدر بريطانيا ما يقارب من نصف صادراتها لدول الاتحاد الأوروبي، مستفيدة من منطقة التجارة الحرة بين دول الاتحاد، بالتالي من المرجح أن يتأثر الاقتصاد حال قررت بريطانيا فرض تعريفات جمركية على الواردات من دول الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي سوف ينعكس على قطاعات الصناعة المعتمدة على الواردات الزراعية ، ومن شأن ذلك أن يقلل من تنافسية الصادرات البريطانية في السوق الأوروبي حال فرضت دول الاتحاد تعريفات جمركية مماثلة (رمضان، 2020).

يعتبر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عاملا مباشرا يخل بتوازنها الاقتصادي والمالي من خلال تراجع الأرباح الاقتصادية التي توفرها امتيازات انضمامها إلى السوق الأوروبية الموحدة ففقدان مزايا منطقة التبادل الحر يؤدي الى انخفاض حجم مبادلاتها التجارية مع الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول التي وقعت معه اتفاقيات تجارية بسبب خضوع صادراتها للرسوم الجمركية. (تمرابط، 2017، صفحة 442)

في حال خروج بريطانيا دون ترتيبات، يرى بحث صدر عن جامعة "لندن سكول أوف إيكونومكس"، أن بريطانيا ستكون مضطرة للتعامل مع الكتلة الأوروبية بالتعريفة الجمركية الجاري العمل بها في منظمة التجارة العالمية. وهي تعريفة منخفضة على معظم السلع لا تتجاوز 1.5%. ولكن بريطانيا ستواجه تعريفة مرتفعة على بعض السلع، مثل السيارات وبعض المواد الغذائية. فمع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ستحتاج الشركات

البريطانية التي تعمل بالتصدير والاستيراد مع دول الاتحاد، إلى الحصول على "رقم تسجيل وتعريف المشغل الاقتصادي" المطلوب من كافة الشركات التي تعمل بالتجارة الدولية. بينما لم تكن هناك حاجة لهذا الرقم أثناء التعامل مع الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة والاتحاد الجمركي. وبالتالي، فإن هذه الشركات ستتوقف عن العمل ، لعدم امتلاكها الرخصة المطلوبة للتجارة الدولية، فيما يعتمد الاقتصاد البريطاني على الاتحاد الأوروبي بشكل أكثر، لكون 12.6% من ناتجه المحلي الإجمالي يرتبط بالصادرات إلى الاتحاد الأوروبي.ويرتبط 3.1% فقط من الناتج المحلي الإجمالي للدول الأخرى الـ 27 في الاتحاد بالصادرات إلى المملكة المتحدة. ويستوعب الاتحاد الأوروبي 44% من صادرات بريطانيا و60% من إجمالي تجارة المملكة المتحدة مشمولة بعضويتها في الاتحاد، والتي تمنحها الوصول إلى 53 سوقا خارج التكتل. (العربي الجديد، 2019)

في ظل عدم اتضاح الآفاق المستقبلية فيما يخص علاقة بريطانيا بالاتحاد الأوروبي و رغم أن هناك توقعات مطروحة بأن تتوصل بريطانيا الى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي ينظم العلاقة التجارية بينهما على غرار النرويج التي تستفيد من ميزة السوق المشتركة الواحدة دون أن تكون خاضعة لقوانين الاتحاد الأوروبي ،إلا أنه من المرجح أن لا يوافق الاتحاد الأوروبي على منح بريطانيا هذه الميزة بعد خروجها كما أشارت تصريحات بعض المسؤولين الأوروبيين. كما أنه من المتوقع أن تلجأ بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتحديدا ألمانيا وفرنسا باتخاذ اجراءات حمائية ضد الصادرات البريطانية و بالذات المنتجات الزراعية مما قد يدفع ببريطانيا باتخاذ نفس التدابير وهذا من شأنه أن يفقد أوروبا سوقا كبيرة وشريكا اقتصاديا هاما. (حميد، 2018، صفحة 16)

أكد المعهد الوطني للدراسات الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا في دراسة حديثة قام بها أنه بحلول عام 2030 و في نهاية العقد الأول لبريطانيا خارج الاتحاد الاوروبي توقعت الدراسة انه سينخفض إجمالي التجارة بين بريطانيا و الاتحاد الأوروبي بنحو 46%. (رضا، 2019، صفحة 238).

المطلب الثاني: الآثار المحتملة على تجارة الاتحاد الأوروبي

يعد الاقتصاد البريطاني واحدا من أكبر الاقتصادات في العالم إذ احتل المرتبة الخامسة اقتصاديا حسب بيانات البنك الدولي في عامي 2014 و2015 بعد كل من أمريكا والصين واليابان وألمانيا، وتمثل بريطانيا 16% من القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، كما أن سكان بريطانيا يشكلون 13% من سكان الاتحاد، والمعروف أن عدد السكان له فائدة كبيرة في توفير الأيدي العاملة للاتحاد وخصوصاً إذا ما علمنا أن الأيدي

العاملة البريطانية تعد من الأيدي العاملة الماهرة. بالإضافة أن أي زيادة في النمو الاقتصادي الأوروبي والذي يعني زيادة في انتاج السلع والخدمات الأوربية في السنة الواحدة، تتطلب المزيد من الأيدي العاملة البريطانية من أجل انتاجها، وفي نفس الوقت يحتاج الاقتصاد الأوروبي مزيداً من الأسواق لتصريف منتجاته الفائضة عن الحاجة المحلية وخاصةً أسواق بلدان الاتحاد الأوروبي وخصوصاً السوق البريطاني على اعتبار أن عدد سكان بريطانيا يحتل المرتبة الثانية بعد ألمانيا ضمن الاتحاد، وهي أحد اعضاء الاتحاد الأوروبي وبالتالي تكون هناك انسيابية في حركة السلع والايدي العاملة من الاتحاد وإليها من ناحية أخرى، ولهذا فخروج بريطانيا يمثل خسارة الاقتصاد الأوروبي للسوق البريطاني لأنها شريكاً تجارياً مهماً للاتحاد ، إذ تشكل الصادرات الأوروبية لبريطانيا 3% من الناتج المحلي الاجمالي في المتوسط ما بين 2010 و2014، كما أن ما يقارب 50% من الصادرات البريطانية تذهب إلى دول أوروبا، وجدير بالذكر أن الميزان التجاري يتمتع بفائض تجاري لصالح الاتحاد الأوروبي، أي أن الاتحاد يصدّر لبريطانيا أكثر مما يستورد منها، و عليه فنموه سيتأثر سلباً في حال انسحاب بريطانيا منه. (الجوراني، 2016)

بفقدان بريطانيا سيفقد الاتحاد الأوروبي محطة تصدير مهمة للشركات المتعددة الجنسيات ،لأن لها علاقات اقتصادية أطلسية هامة حيث تستفيد الصادرات الأوروبية من نفس مزايا الصادرات البريطانية ،بوصف بريطانيا محطة تصدير لها نحو دول الأطلسي ،لذا سيضطر الاتحاد الأوروبي لدفع التكاليف الجمركية لكل من بريطانيا و كذلك تلك الدول. (حميد، 2018، صفحة 15)

إن الاتحاد الأوروبي يواجه تحديا ضخما بانسحاب بريطانيا التي تمثل صادراتها إلى خارج الاتحاد 19.9% من إجمالي صادرات الاتحاد الاوروبي (ياسينة، 2019، صفحة 1012)

المطلب الثالث: الخيارات المتاحة لبريطانيا لتحديد علاقاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي

تستهدف بريطانيا في الفترة الراهنة مراجعة علاقاتها التجارية مع دول العالم لتتناسب مع المستجدات التي يفرضها خروجها من الاتحاد الأوروبي. و ستحتاج اتفاقية الانسحاب إلى تحديد مستقبل علاقة المملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي من حيث استمرارية التجارة الحرة و تنقل العمالة بينهما. لتحديد العلاقة المستقبلية سنعرض بعض الخيارات المتاحة لبريطانيا في تحديد علاقتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي .

الفرع الأول :أهم الخيارات التجارية المتاحة لبريطانيا بعد الانسحاب من الاتحاد الأوروبي

من الأمور الأساسية بعد انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قضية العلاقات التجارية المستقبلية مع دول الاتحاد والشكل الذي ستتخذه هذه العلاقة، حيث يوجد العديد من الخيارات التي يمكن تطبيقها مثل النموذج النرويجي ،النموذج السويسري ،الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ،الأخذ بتعريفات منظمة التجارة العالمية، الاتحاد الجمركي على غرار تركيا أو نموذج كندا والتي ستعرضها فيما يلي:

1- النموذج النرويجي (الانضمام إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية)

تأسست المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA) في عام 1994 لمنح الدول الأوروبية التي ليست جزءًا من الاتحاد الأوروبي طريقة لتصبح أعضاء في السوق الموحدة. تضم المنطقة الاقتصادية الأوروبية جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى جانب ثلاث دول من خارج الاتحاد هي النرويج ،أيسلندا وليختنشتاين. أعضاء المنطقة هم جزء من السوق الموحدة، تكون هناك حرية حركة البضائع والخدمات والأشخاص ورأس المال داخل المنطقة وهم ملزمين بتنفيذ قواعد الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالسوق الموحدة، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بالعمالة وحماية المستهلك ، وسياسة البيئة وسياسة المنافسة.

لا تُلزم عضوية المنطقة الاقتصادية الأوروبية الدول بالمشاركة في الاتحاد النقدي ، أو السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي ، أو سياسات الاتحاد الأوروبي للعدالة والشؤون الداخلية، على الرغم من وجود تجارة حرة داخل المنطقة الاقتصادية الأوروبية ، فإن أعضاء المنطقة ليسوا جزءًا من الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي ، مما يعني أنه يمكنهم تحديد التعريفة الخارجية الخاصة بهم وإجراء مفاوضات تجارية خاصة بهم مع دول خارج الاتحاد الأوروبي.

يدفع أعضاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية رسومًا بشكل فعال ليكونوا جزءًا من السوق المشتركة. وذلك عن طريق المساهمة في صناديق التنمية الإقليمية للاتحاد الأوروبي والمساهمة في تكاليف برامج الاتحاد الأوروبي. في عام 2011 ، كانت مساهمة النرويج في ميزانية الاتحاد الأوروبي 106 جنيه استرليني للفرد ، أي أقل بنسبة 17٪ فقط من صافي مساهمة بريطانيا البالغ 128 جنيهاً إسترلينيًا للفرد(Sampson, 2016, p. 4) .

2- النموذج السويسري (المعاهدات الثنائية)

سويسرا ليست عضوا في الاتحاد الأوروبي و لا في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، بدلاً من ذلك تفاوضت على سلسلة من المعاهدات الثنائية التي تحكم علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، فعادة تنص كل معاهدة على

مشاركة سويسرا في سياسة أو برنامج خاص بالاتحاد الأوروبي ، فعلى سبيل المثال هناك معاهدات تغطي التأمين ، والحركة الجوية ، والمعاشات التقاعدية ومنع الاحتيال. سويسرا أيضًا عضو في رابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) ، والتي تنص على التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي في جميع السلع غير الزراعية.

يتيح نهج المعاهدة الثنائية لسويسرا المرونة في اختيار مبادرات الاتحاد الأوروبي التي ترغب في المشاركة فيها، فمن خلال العضوية في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة واتفاقية تغطي الحواجز التقنية للتجارة حققت سويسرا مستوى مماثل من تكامل سوق السلع مع الاتحاد الأوروبي مثل دول المنطقة الاقتصادية الأوروبية .

كما هو الحال مع دول المنطقة الاقتصادية الأوروبية ، ليس لدى سويسرا أي تأثير تقريبًا على تصميم برامج الاتحاد الأوروبي التي تشارك فيها، إنها تتخذ خيار الدخول أو الخروج ولكن ليس لديها القدرة على تشكيل محتوى البرامج، إذ تتطلب المعاهدات من سويسرا تنفيذ السياسات والتشريعات التي وضعها الاتحاد الأوروبي.

تقدم سويسرا مساهمة مالية للاتحاد الأوروبي لتغطية التمويل الإقليمي وتكاليف البرامج التي تشارك فيها. بلغ متوسط مساهمة سويسرا في السنوات الأخيرة حوالي 53 جنيهًا إسترلينيًا للفرد ، وهو أقل بنسبة 60٪ من صافي مساهمة المملكة المتحدة للفرد. (Sampson, 2016, pp. 5-6)

3- إعادة الانضمام إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة

عندما رفضت بريطانيا الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1957 ، أسست رابطة التجارة الحرة الأوروبية كبديل. رابطة التجارة الحرة الأوروبية منطقة تجارة حرة تغطي جميع السلع غير الزراعية. كما لدى اتفاقية التجارة الحرة الأوروبية أيضًا اتفاقيات تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي والعديد من البلدان الأخرى. (Sampson, 2016, p. 6)

4- منظمة التجارة العالمية (WTO)

اذا غادرت بريطانيا الاتحاد الأوروبي دون وضع أي من الترتيبات البديلة المذكورة سلفا ، فإن منظمة التجارة العالمية ستحكم تجارة البلاد مع كل من الاتحاد الأوروبي ومع بقية العالم تقريبًا، فبموجب قواعد منظمة التجارة العالمية يجب على كل عضو منح نفس ميزة "الدولة الأكثر رعاية "الوصول إلى السوق ، بما في ذلك فرض نفس التعريفات على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية الآخرين. الاستثناءات الوحيدة لهذا المبدأ هي أنه يمكن للبلدان أن تختار الدخول في اتفاقيات تجارة حرة مثل الاتحاد الأوروبي أو رابطة التجارة الحرة

الأوروبية ويمكنها منح وصول تفضيلي إلى البلدان النامية. و بصفة بريطانيا عضوًا في منظمة التجارة العالمية ، ستخضع صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي والأعضاء الآخرين في منظمة التجارة العالمية لتعريفات الدول الأكثر رعاية في الدولة الأكثر رعاية. وبعد مغادرة الاتحاد الأوروبي لن تكون بريطانيا ملزمة بعدها بالتعريفة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي ، ولكنها ستكون حرة في تحديد تعريفات الدولة الأكثر رعاية على الواردات. (Sampson, 2016, p. 7)

5- السعي إلى تكامل أوثق مع دول خارج أوروبا

لدى أعضاء الاتحاد الأوروبي سياسة تجارية مشتركة ويمثلها الاتحاد الأوروبي في جميع مفاوضات التجارة الدولية، بعد انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ستصبح لاعباً مستقلاً في المفاوضات التجارية، وهذا يعني أنها لن تحتاج فقط إلى تحديد علاقاتها الاقتصادية المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي ، ولكن أيضًا مع بقية العالم، فبدلاً من الدخول في اتفاقيات جديدة مع الاتحاد يمكن لبريطانيا أن تختار السعي الى تكامل أوثق مع دول خارج أوروبا. فعلى سبيل المثال يمكن أن تقترح بريطانيا منطقة تجارة حرة بين دول الكومنولث أو قد تحاول الانضمام إلى كندا والمكسيك والولايات المتحدة كعضو في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا). (Sampson, 2016, p. 8)

الفرع الثاني: مزايا وعيوب الخيارات المتاحة لبريطانية في تحديد علاقاتها التجارية المستقبلية

الجدول رقم 14: خيارات بريطانيا التجارية خارج الاتحاد الأوروبي

النماذج التجارية	الايجابيات	السلبيات
النموذج النرويجي	- تنتمي إلى السوق الموحدة - قادرة على التفاوض على الصفقات التجارية بشكل مستقل عن الاتحاد الأوروبي.	– مطلوبة لتنفيذ سياسات السوق الموحدة ، ولكن ليس لها تمثيل في تحديد قواعد السوق الموحدة. – يجب أن يتوافق مع قواعد المنشأ للصادرات إلى الاتحاد الأوروبي ويخضع لتدابير الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإغراق . – يجب أن يساهم في ميزانية الاتحاد الأوروبي.
النموذج السويسري	- التجارة الحرة في السلع وحرية حركة الأشخاص مع الاتحاد الأوروبي . - قادرة على التفاوض على الصفقات التجارية بشكل مستقل عن الاتحاد الأوروبي. - يسمح النهج الانتقائي بالانسحاب من برامج الاتحاد الأوروبي على أساس كل حالة على حدة.	- تتطلب الاتفاقات الثنائية من سويسرا تبني قواعد الاتحاد الأوروبي ، لكن السويسريين ليس لديهم تمثيل في صنع القرار في الاتحاد الأوروبي . - لا يوجد اتفاق مع الاتحاد الأوروبي بشأن التجارة في الخدمات . - دفع رسوم للمشاركة في برامج الاتحاد الأوروبي ، ولكن من المرجح أن تكون المساهمة أقل مما لو كانت في المنطقة الاقتصادية الأوروبية
رابطة التجارة الحرة الأوروبية	- التجارة الحرة في السلع مع الاتحاد الأوروبي . - قادرة على التفاوض على الصفقات التجارية بشكل مستقل عن الاتحاد الأوروبي . - غير مطلوب لاعتماد السياسات واللوائح الاقتصادية للاتحاد الأوروبي . - لا يوجد التزام بالمساهمة في ميزانية الاتحاد الأوروبي.	- لا حرية حركة الأشخاص مع الاتحاد الأوروبي . - لا يوجد حق في الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي لمقدمي الخدمات . - يجب أن تستوفي السلع المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي معايير المنتج في الاتحاد الأوروبي.
منظمة التجارة العالمية	- قادرة على التفاوض على الصفقات التجارية بشكل مستقل عن الاتحاد الأوروبي . - غير مطلوب لاعتماد السياسات واللوائح الاقتصادية للاتحاد الأوروبي . - لا يوجد التزام بالمساهمة في ميزانية الاتحاد الأوروبي	- تخضع التجارة مع الاتحاد الأوروبي لتعريفات الدولة الأكثر رعاية وأي حواجز غير جمركية تتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية . - لا حرية حركة الأشخاص مع الاتحاد الأوروبي . - لا يوجد حق في الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي لمقدمي الخدمات . - يجب أن تستوفي السلع المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي معايير المنتج في الاتحاد الأوروبي

المصدر: (Sampson, 2016, p. 9)

1- إن الانضمام إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية سيسمح للمملكة المتحدة بالبقاء جزءًا من السوق الموحدة مع عدم المشاركة في أشكال أخرى من التكامل الأوروبي في حين أن النتائج المترتبة على عضوية المنطقة الاقتصادية الأوروبية ستزيد من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية مع الاتحاد الأوروبي و العيوب الأكثر أهمية لاعتماد النموذج النرويجي ستكون سياسية فهي مجبرة عن التخلي عن نفوذها على جميع عمليات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي ، بما في ذلك كيفية إدارة السوق الموحدة. فعلى سبيل المثال ، لن تتاح للحكومة البريطانية فرصة لعرقلة المقترحات التي تعتقد أنها تضر بمصلحتها الوطنية أو لدفع السياسات التي تدعمها بشكل عام .

2- يمكن أن يكون اعتماد النموذج السويسري بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أمرًا جذابًا إذا كانت بريطانيا تبحث عن نهج "انتقائي" للتكامل الأوروبي ، فمن المحتمل أن يؤدي النموذج السويسري إلى تكامل اقتصادي أقل بين بريطانيا و الاتحاد الأوروبي مقارنة بعضوية المنطقة الاقتصادية الأوروبية ، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. واتباع النموذج السويسري سيحرم بريطانيا من المشاركة في صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و يجبرها على اعتماد تشريع الاتحاد الأوروبي للمشاركة في السوق الموحدة.

3- إن العضوية البسيطة في منظمة التجارة العالمية تعني ضررًا كبيرا للوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي لكل من السلع والخدمات مقارنة بعضوية الاتحاد الأوروبي أو رابطة التجارة الحرة الأوروبية لأن ذلك سيؤدي ذلك إلى رفع تكلفة التصدير إلى الاتحاد الأوروبي للشركات البريطانية و هذا يعني انخفاض الوصول إلى أسواق الاتحاد .

4- من المحتمل أن يؤدي إعادة الانضمام إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة إلى اختلاف تدريجي في التنظيم الاقتصادي بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي و سيؤدي ذلك إلى زيادة "الحواجز غير الجمركية" أمام التجارة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي ، و بالتالي فتكاليف انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على اقتصادها ستأتي في المقام الأول من الزيادات في الحواجز غير الجمركية بين بينها و بين الاتحاد الأوروبي ، وليس من التغييرات في التعريفات و هذا يشير إلى أنه سيكون هناك ثمن اقتصادي يجب دفعه مقابل الانضمام إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة.

بالمقابل إعادة انضمام بريطانيا إلى رابطة التجارة الحرة الأوروبية من شأنه أن يضمن وصول المنتجات البريطانية إلى الاتحاد الأوروبي بدون رسوم جمركية ويضمن أن لا تفرض تعريفات على السلع المستوردة من

الاتحاد. لكنها لن تنص على حرية حركة الأشخاص أو التجارة الحرة في الخدمات بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي نظرًا لأن بريطانيا ليست من السوق الموحدة.

الجدول رقم 15 : رصيد الحساب التجاري البريطاني مع بعض الكتل التجارية سنة2014

الكتلة التجارية الإقليمية	رصيد الحساب التجاري (مليون جنيه إسترليني)
الاتحاد الأوروبي (الاتحاد الأوروبي)	−89،468
المنطقة الاقتصادية الأوروبية	−92،261
جمعية التجارة الحرة الأوروبية	−1،220
أمريكا الشمالية للتجارة الحرة اتفاقية (نافتا)	28،664
المجموعة الاقتصادية بأمريكا الجنوبية ميركوسور	1،976
منطقة الآسيان للتجارة الحرة	3،255
الكومنولث (الهند ، كندا ، جنوب إفريقيا ، أستراليا)	−2،707

المصدر: (Nazaré da Costa Cabral, 2017)

من الجدول يتضح أن معظم تجارة بريطانيا سنة 2014 كانت مع أوروبا رغم أنها حققت فوائض تجارية مع بعض الكتل و هذا يثبت الارتباط الشديد بـأوروبا وأن أفضل طريق تنتهجه في تحديد علاقاتـها التجارية المستقبلية البقاء قريبا من التكتل الاقليمي الأوروبي ،فالاتحاد الأوروبي أقرب بكثير جغرافيا إلى بريطانيا من الاقتصادات الكبيرة الأخرى في أمريكا و آسيا ، وبالتالي ليس من المستغرب أن ما يقرب من نصف تجـارة المملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي، بعبـارة أخـرى الجغرافيا وليس السياسـة هـي الـتي تجعـل الاتحـاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأهم لبريطانيا مهمـا كانت الاتفاقـات التي سيتم التوصل إليها مع دول خـارج أوروبا.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما ورد الفصل الثاني و الذي يطرح واقع التجارة الخارجية و البينية للاتحاد الأوروبي و آثار الانسحاب البريطاني ومستقبل العلاقات التجارية البريطانية الأوروبية يمكن استخلاص مجموعة من النقاط نوضحها فيما يلي:

- يعد الاتحاد الأوروبي اليوم القوة التجارية الرائدة في العالم ، متقدماً على الصين والولايات المتحدة.
- من بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، تمتلك ألمانيا إلى غاية سنة 2018 الحصة الأكبر من التجارة غير الأوروبية تليها المملكة المتحدة ثم إيطاليا وفرنسا .
- سجل الميزان التجاري لدول الاتحاد الأوروبي في السلع عجزا متتاليا خلال السنتين 2018 و2019 بسبب واردات الطاقة، على الأخص من روسيا والنرويج.
- اتجهت نسبة 64% من الصادرات لدول الاتحاد الأوروبي كتجارة بينية، ونسبة 36% خارج الاتحاد بسبب حرية التبادل التجاري.
- عرفت العلاقات التجارية بين بريطانيا و الاتحاد الأوروبي اتجاها ايجابيا قبل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي أدى إلى صعوبة فصل علاقاتها التجارية.
- تجارة بريطانيا مرتبطة بشكل كبير بالاتحاد الأوروبي حيث تتجه 44% من صادراتها نحو بلدان الاتحاد الأوروبي كما تستورد 53%.
- حسم البريطانيون أمر بلادهم، بالانفصال عن الاتحاد الأوروبي بنسبة 52%، بعد حملة هيمنت عليها قضايا اقتصادية و أمنية، كدوافع قدّمها معسكر المؤيدين للانسحاب كي يضعوها في الاعتبار أثناء ذهابهم للاستفتاء التاريخي.
- سيؤثر خروج بريطانيا على تجارتها مع الاتحاد الاوروبي في حال لم تتوصل معه الى علاقة خاصة تمنحها ميزات تجارية تقربها من المستوى الاقتصادي التي كانت عليه.
- عندما تنسحب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فان الاتحاد سيفقد أكبر اقتصاداته نظرا للمكانة الاقتصادية التي كانت تحتلها بريطانيا فيه.
- لبريطانيا عدة خيارات بالنسبة لعلاقتها التجارية المستقبلية مع الاتحاد الاوروبي والعالم و هي نماذج افتراضية فإما ان تختار النموذج الارجنتيني ، النموذج السويسري ، تستفيد من تفضيلات منظمة التجارة

العالمية ، تعيد الانضمام إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أو تسعى الى تكامل أفضل مع دول خـــارج أوروبا ، يحمل كل خيار من الخيارات السابقة الذكر مزايا وعيوب تبقى المصلحة العليا لبريطانيا الفيصل في تحديد الانسب أو تباع نموذج جاهز يكون من تدبير الحكومة البريطانية.

خاتمة

خـــاتمة

إن الاتحـاد الأوروبي يعتمـد في كيانه على مبدأ الحريّـات الأربـع والتي تقضي بتمكين الأفـراد و السلـع والخدمات ورأس المال من التحرك بحرية بين كافة الدول الأعضاء في الاتحاد، وهو يعتبر أكبـر تكتـل تجـاري عالمي وأكبر مصدر للسلع المصنعة فـي العالم و أكبـر مستهـلك، كما تتمتع أوروبـا بعلاقـات قـوية بالأسواق العالمية كونها مركزاً للتجارة العالمية تجمعها روابط بباقي أجزاء العالم في مجال النقل والاتصالات، ما يسهل على الشركات الأوروبية بمختلف أحجامها نقل منتجاتها بكل سهولة.

يضم التكتل التجاري الأوروبي 28 بلدا أوروبيا قبل انسحاب بريطانيا منه مطلع عام 2020 والتي شهـدت العلاقة بينها و بين الاتحاد الأوروبي توترا دائما منذ طلبها عضويـة أول تكتل أوروبـي سبق الاتحـاد، فكثيراً مـا حصلت بريطانيـا على امتيازات خاصة بهـا لكـن ذلك لـم يمنعهـا مـن المضي في المغـادرة العملية التي ستؤثر بكـل تأكيد على الاتحاد الأوروبي اقتصاديا كونها ثاني أكبـر اقتصـاد في الاتحـاد ومساهما رئيسيا في ميزانيته.

هناك عدم يقين بشـأن التأثيرات المحتملة لخـروج بريطانيا مـن الاتحـاد الأوروبي على السياسـة التجاريـة للاتحـاد و العلاقـات المستقبلية بينه وبين بريطانيـا، فتقييم تأثير خـروج بريطانيا مـن الاتحـاد الأوروبي ليس مجرد مسألة طرح حجم سوق بريطانيا والمصالح الاقتصادية من تلك الخاصـة بالاتحـاد الأوروبي بل في كيفية التفـاوض حـول ترتيب تجـاري مستقبلي وتأثيـر هـذه العملية علـى سلوك الجهـات الفاعلـة ذات الصلة بما في ذلك الشركات عن طريق نقـل أنشطتهم الاقتصادية، فنتيجة للتشابـك الاقتصـادي قسم كبير ممـا تصنعه المملكة المتحدة وتصدره من منتجات قائم على سلاسـل توريـد السوق الموحدة للاتحـاد الأوروبي، فمهما كان الحال لن تجد بريطانيا مفرا من الاعتماد على جيرانها وأكبر شريك تجاري لها .

تظل الحجج واردة فيما يتعلق بالعلاقات التجارية البديـلة المحتملـة التي يمكـن لبريطانيا اتباعهـا فكـل مـن الخيارات التجارية المتاحة أمام بريطانيـا لها مزايا وغيـر خالية من العيوب، فصانعـوا السياسات يجـب أن يضعـوا في الحسبـان المقايضـة المحتملة بين استقلالية السياسة والوصـول إلى التجـارة ، إذ يجب أن يستنـد الاختيار النهائي على الأقل على أساس تحليل التكلفـة و الفـائدة بعد ذلـك، فمهما كـان النموذج الـذي تـم اختيـاره ، فإن العامل المشترك الحاسم هو أنه يسمح لبريطانيا بالحرية الكافية لصياغة سياسة اقتصادية مستقلة قائمة على الأولويات والمصالح الوطنية ، وبالتالي تمكين تكوين علاقـات تجاريـة جديـدة تمثـل بشكل أفضل

العناصر الديناميكية للاقتصاد العالمي بـدلاً من الارتبـاط بالتكامـل الاقتصـادي الإقليمي ، حيث يتم التضحية بالمناطق المميزة للميـزة التنافسية البريطانية في السعي لتحقيـق التوافق عبر القـارة الأوروبية لتمكيـن الشركـــات البريطانية من الاستفادة من تغيير المركز و الاتجاه إلى عالـم بديـل يكون أكـر ربحية.

اتباع النماذج النرويجية أو السويسرية سيسمح لبريطانيا بالبقاء مندمجة اقتصاديًا مـع بقية أوروبا والمشاركـة في بعض أجزاء السوق الموحدة على الأقل، في حين أن كل خيار له فوائـد إلا أن الاتحاد الأوروبي يظـل هـو الأهم بالنسبة لبريطانيا، أما العضوية البسيطة في منظمـة التجارة العالمية فتمثل عائقـا للوصول إلـى سـوق الاتحاد الأوروبي لكل من السلع والخدمات ،ونظـام المنطقة الاقتصادية الأوروبية غير متـوافق مـع الرغبة فـي السيطرة على الهجرة .

التواجد خـارج السـوق الموحـدة سيمكن الحكومة البريطانية من وضع السياسة الاقتصادية والمعايير التنظيمية دون مراعاة تفضيلات أعضاء الاتحاد الأوروبي الآخرين، لكن أي اختـلاف في التنظيم بيـن بريطانيـا والاتحـاد الأوروبي سيظـل بمثابة حـاجز غير جمركي للتجـارة ورفع تكلفـة التعامـل مع أوروبا، فبريطانيا هدفهـا تقليـل الحواجز التجارية مع بقية العالم لزيادة حجم التجارة الخارجية لكنها ليست بديلا مناسبا لعضوية الاتحـاد الأوروبي فالحقيقة الأكثر شهرة في الاقتصاد الدولي هي أن التجارة الدولية والاستثمار يرتبطان بشكـل كبير بالمسافة فبريطانيا أقـرب جغرافيا إلى الاتحاد الأوروبي من الاقتصادات الكبيـرة الأخـرى مثل الولايات المتحدة أو الصين وبالتـالي ليس الغريـب أن مـا يقـرب مـن نصف تجـارة بريطانيا مع الاتحـاد الأوروبي فالجغرافيا وليس السياسة هي التي تجعل الاتحاد الأوروبي الشريـك الاقتصـادي الأهـم لبريطانيا فإعـادة توجيه تركيز السياسة التجاريـة لهـا بعيدًا عن أوروبا لن يغيـر هذا الواقـع الأساسـي، ومهمـا كانـت الاتفاقـات الـتي سيتم التوصل إليها مع دول خارج أوروبا ، فإن أهم قرار يواجه الحكومة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيكون مستقبلها مع الاتحاد الأوروبي .

انسحـاب بريطانيا من الاتحـاد الأوروبي يؤدي إلى فقـدان العديد مـن المزايـا التجارية التي يتيحها الاتحـاد من الناحية الداخلية البينية ، و من ناحية الاتفاقات الخارجية، غير أن الأمر له فوائد أيضا، من ناحية إتاحة فرص تفاوضية أحسن لبريطانيا.

نتائج اختبار الفرضيات

في البداية بريطانيا لم تكن عضوًا في التجارب الأولى للوحدة الأوروبية، مثل تجربة إنشاء تجمع للفحم والصلب عام 1952، كما لم توقع على اتفاقية روما عام 1957 التي أسست لأول كيان اقتصادي أوروبي لعدم تحمسها لذلك بسبب علاقتها المميزة مع دول رابطة الكومنولث و تزامن ذلك مع عدم رغبتها في التخلي على جزء من سيادتها، لكن بعد ذلك ورغم عضويتها في المجموعة الاقتصادية عام 1973 إلا أن علاقاتها مع أوروبا كانت محل خلاف و تشكيك وتردد سعت كم من مرة للانسحاب و الاحتجاج على قيمة حصتها في الموازنة الأوروبية و طلب الحصول على امتيازات ،بالإضافة إلى الانقسام الذي حصل في حزب المحافظين بسبب معاهدة ماستريخت، حين رفض البريطانيون الاشتراك في نظام موحد لتأشيرات الدخول فيها والنظام الموحد للنقد الأوروبي و ابقائهم على عملتهم. كل هذه الأوراق استعملها بريطانيا من أجل عرقلة المساعي الأوروبية الهادفة لتبني مشاريع وحدوية من شأنها أن تستكمل المسار المؤسسي الأوروبي .

بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، بدأ التململ يزداد في القاعدة الشعبية للمحافظين تجاه المهاجرين من دول أوروبا الشرقية التي انضمت للاتحاد عام 2004 و2007. فقامت الحكومة البريطانية بإجراء استفتاء حول بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي في جوان 2016 والذي حصل فيه التأييد بالأغلبية لقرار الانسحاب الذي نفذ بعد ثلاث سنوات و نصف من المفاوضات بتاريخ 31 جانفي 2020، و **هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

هناك تراكمات لأحداث اقتصادية و سياسية دفعت بالبريطانيين لطلب الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، فقد ساهمت اللازمة المالية العالمية سنة 2008 في تراجع الاقتصاد البريطاني مما ولد الشعور لدى البريطانيين أن ارتباط اقتصاد بلادهم بالاتحاد الأوروبي و خضوعه قوانينه المجحفة هو ما يحول دون تنافسية اقتصاد بلادهم ،

بالإضافة إلى فشل المؤسسات المالية للاتحاد الأوروبي في حل المعضلات الهيكلية في بعض الاقتصاديات الأوروبية المتعثرة التي كانت في كل مرة يقع تمويلها على عاتق الأعضاء الأقوى اقتصاديا و هو ما ترفضه بريطانيا.

رغبة بريطانيا في الاستقلال بقرارها السياسي و استرجاع مكانتها ضمن ميزان القوى الدولي و القدرة على لعب الدور اقليمي ودولي القدرة التأثيرية التي فقدتها جراء السياسات الأوروبية المشتركة و رفض بريطانيا لتوسع

الاتحاد الأوروبي شرقا و الذي جلب لها مشاكل الهجرة وتدفق اللاجئين خاصة مع تنامي ظاهرة الارهاب الذي هدد العديد العواصم الأوروبية. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

يشكل الاقتصاد البريطاني حوالي 15%من اقتصاد الاتحاد الأوروبي وتساهم بريطانيا بشكل كبير في تجارته البينية وتجارته الخارجية فالاتحاد الأوروبي يمثل الشريك التجاري الأول لها حيث تبلغ الصادرات البريطانية حوالي 20% مـن اجمالي صـادرات الاتحاد الخارجية دون احتساب الصـادرات البينية مع أعضائه و التي تشكل سوقا لحوالي 44% من الصادرات البريطانية بالمقابل تستورد بريطانيا من دول الاتحاد حوالي 56% من وارداتها ، فانسحاب بريطانيا يحتمل أن يخلف الكثير من الأضرار الاقتصادية عليه لأن الاتحاد الأوروبي سيفقد ثاني أكبر أعضائه من حيث الكثافة السكانية وثاني أكبر اقتصاد فيه، مما قد يؤدي ضعف السوق الأوروبية، و منه قوة الاتحاد الاقتصادية و يفقده الصدارة على الصعيد العالمي.**و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

بعد انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، ستصبح حرة في البحث عن صفقات تجارية خاصة بها مع بقية العالم مثل الصين والهند والولايات المتحدة. سيمكن البريكست بريطانيا مـن البحـث عـن اتفاقيات تجـاريـة مصممـة خصيصًـا لمـصالـح الشركـات والمستهلكين في بريطانيـا بدلاً مـن الاضطرار إلى تقديـم تنازلات لتلبيـة احتياجـات دول الاتحـاد الأوروبي الأخرى و الخضوع لشروط الاتحاد و قوانينه التي قيدت بريطانيا أثناء عضويتها فيه و دفعتها للانسحاب . **و هو ما يثبت عدم صحة الفرضية الرابعة.**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر I
الاهداء II

ملخص الدراسة III

الفهـــــارس

فهرس الجداول والاشكال والملاحق..... - 65 -
مقدمة عامة..... أ

الفصل الأول: التطور التاريخي للعلاقات الاقتصادية البريطانية الأوروبية

المبحث الأول: نشأة وتكوين الاتحاد الأوروبي..... **01**

المطلب الأول: تطور مسار عملية التكامل الأوروبي.....**01**

المطلب الثاني: التركيبة القانونية والمؤسسية للاتحاد الأوروبي.....**10**

المبحث الثاني: تطور العلاقات الاقتصادية البريطانية مع الاتحاد الأوروبي.....**20**

المطلب الأول: المحطات التاريخية الرئيسية للعلاقات الاقتصادية بين بريطانيا و الاتحاد الأوروبي.....**20**

المطلب الثاني: أسباب انعدام الثقة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي.....**24**

خلاصة الفصل الأول.....**27**

الفصل الثاني: واقع تجارة للاتحاد الأوروبي السلعية و الآثار المحتملة لانسحاب بريطانيا عليها.

تمهيد **28**

المبحث الأول: تحليل واقع التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي..... **29**

المطلب الأول: الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي..... **29**

المطلب الثاني: التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2008- 2019..... **31**

المطلب الثالث: تجارة الاتحاد الأوروبي البينية في السلع للفترة 2008- 2019..... **37**

المبحث الثاني: أهمية العلاقات التجارية بين بريطانيا و الاتحاد الأوروبي..... **40**

المطلب الاول: الأهمية بالنسبة لبريطانيا..... **40**

المطلب الثاني: الأهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي..... **42**

المبحث الثالث: أهم دوافع انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي..... **45**

المطلب الأول: الدوافع الاقتصادية..... **45**

المطلب الثاني: الدوافع السياسية و الاجتماعية..... **47**

المبحث الرابع: الآثار المحتملة لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على العلاقات التجارية..... **50**

المطلب الأول: الآثار المحتملة على التجارة البريطانية..... **50**

المطلب الثاني: الآثار المحتملة على تجارة الاتحاد الأوروبي..... **51**

المطلب الثالث : الخيارات المتاحة أمام بريطانيا بعد الانسحاب من الاتحاد الأوروبي **52**

خلاصة الفصل الثاني..... **59**

خاتمة عامة **61**

فهرس المحتويات **65**

قـــائمة المراجــع..... **67**

المـــلاحــق..... **71**

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I) الكتب

1.حسن نافعة، (2004)، الاتحادالأوروبي والدروس المستفادة عربيا ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

2.رياض الصمد، (1983)، العلاقات الدولية في القرن العشرين (ط2)، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

3.عبد المنعم سعيد، (1986) ،المجموعة الأوروبية تجربة التكامل و الوحدة ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

4.كمال محمد مصطفى ونهر فؤاد، (2001)، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و العلاقات الأوروبية العربية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.

5.محمد صادق اسماعيل، (2018)، ماذا تعرف عن البريكست؟،القاهرة، العربي للنشر والتوزيع.

6.مخلد عبيد المبيضين، (2012). الاتحاد الأوروبي كظاهرة اقليمية متميزة (المجلد الأول)، بيروت، الأكاديميون للنشر والتوزيع.

7.مرير الجميلي صدام، (2009)، الاتحاد الاوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد، لبنان، دار المنهل اللبناني.

8.مهند حميد مهيدي، (2019)، الآثار السياسية و الاقتصادية لتوسع الاتحاد الأوروبي شرقا،عمان،شركة الأكاديميون.

II) التقارير و المنشورات

1.البلاد المالية، (05 سبتمبر 2016)، تداعيات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

2.العربي الجديد. (04 سبتمبر 2019)، أخطر 9 نتائج على اقتصاد بريطانيا بسبب "بريكست"... تعرّف إليها، موقع اخباري، لندن.

III)المقـــالات

1.أحمد أبو خريص، (17 أكتوبر2017)، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الأسباب و التداعيات.

2.إيمان تمرابط، (جانفي 2017)، رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10.

3.بسام جوني، (شباط، 2017)،خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، الجمهورية اللبنانية وزارة الصناعة.

4.جمال قاسمية، (01 جانفي 2019)،العضوية والانسحاب من الاتحاد الأوروبي (انسحاب بريطانيا من الاتحاد كنموذج)، مجلة البحوث و الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 8 العدد2، الصفحات 155-169.

5.الجوزي جميلة وجوجو زينب، (2016)، انعكاسات إنفصال المملكة المتحدة البريطانية عن الإتحاد الأوروبي على القطاع المالي، *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة*، الصفحات 55-74.

6.حسين طلال مقلد، (العدد التاسع)، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في نظريات العلاقات الدولية ،حالة تطبيقية، مجلة المفكر.

7.حسين طلال مقلد، (مارس، 2015)، دور المؤسسات فوق القومية في تعزيز تكامل الاتحاد الأوروبي،البرلمان الأوروبي نموذجا، مركز دراسات الوحدة العربية(العدد433).

8.راضية ياسينة مزاني، (أفريل 2019)، الانسحاب من الاتحاد الأوروبي،الدافع و الانعكاسات، مجلة العلوم القانونية و السياسية(المجلد 10)، الصفحات 1002-1015.

9.رامي حميد، (18 جوان 2018)، الانسحاب البريطاني من الاتحاد الاوروبي دراسة في الأسباب والانعكاسات الأمنية والاقتصادية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الأول(الخامس)، الصفحات 226-247.

10.الراية الاقتصادية، (18 أفريل، 2019)، 669 مليار دولار التجارة البينية للاتحاد الأوروبي.

11.زازة محمد رضا، (18 مارس 2019)، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومسالة الهجرة غير الشرعية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد الاول.

12.زينب حامد مصطفى، (14 جوان، 2019)، تطور الاتحاد الأوروبي بين الماضي والحاضر الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية.

13.عبد العزيز صدوق و سيدي علي بانكا و محمد أوفيست. (13 مارس 2014)، بناء الاتحاد الأوروبي النشأة، التاريخ و المؤسسات. مجلة الأبحاث القانونية.

14.علي موسى الددا، (2019)، تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي على ايرلندا الشمالية وويلزو اسكتلندا، المجلة الافريقية للعلوم السياسية.

15.عمر نجيب، (20 ماي، 2019)، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حساب المكاسب والخسائر ،القيادة تستقر لبرلين و باريس بدون منازع، مجلة رأي اليوم.

16.غيادا بيتزوني، (10 مارس، 2019)، جريدة الأندبندنت.

17.محمد المقداد و صايل سرحان، (العدد2 –2013). الاتحاد الأوروبي و العوامل المؤثرة في وزنه الدولي، مجلة المنارة.

18.محمد دحام كردي، (2019)، تداعيات انسحاب المملكة من الاتحاد الأوروبي، مجلة كلية المعارف الجامعة.

19.محمد رمضان، (30 جانفي 2020)، ما بعد البريكست: هل ينهار الاقتصاد البريطاني؟ مجلة ايضاءات.

20.محمد علة، (أفريل، 2018)، الآثار الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي، ورقة بحثية جامعة زيان عاشور الجلفة.

21. ممدوح الولي، (26 فيفري 2018)، جريدة ليوسيل.

22.نزار ذياب عساف مهند خليفة عبيد المحمدي، (2019)، الآثار الاقتصادية لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية.

المواقع الالكترونية

1.أحمد علي. (24 جوان، 2016). موقع الأناضول. تم الاسترداد من www.aa.com.tr/ar597181.

2.عدنان فرحان الجوراني. (30 جوان2016).

3. الاسترداد من مركز الابحاث و الدراسات العلمانية في العالم العربي
http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp

ثانيا :المراجع الأجنبية

I. Books

1.Nazaré da Costa Cabral, J. R. (2017). After Brexit Consequences for the European Union. Switzerland: Springer Nature.

2. Sampson, S. D. (2016). Life after BREXIT: What are the UK's options outside the European Union? London: Centre for Economic Performance London School of Economics and Political Science.

II. Reports

1. campos, N. F. (FEBREARY 2019). *B* for Brexit :A Survey of the Economics Academic Literature. IZA institute of labor economics.

III. Articles

1. Brigitte GOTTI, B. C. (2018, avril 05). Intégrer « l'effet Brexit »: cerner les enjeux, évaluer les risques, relever les défis ! cci paris ile -de-france.

2. Morgenroth, M. L. (2019, january 02). The product and sector level impact of a hard Brexit across the EU. Contemporary Social Science .

3. Lequeux, V. (2019, Avril 19). *toute l'Europe.* Récupéré sur Le commerse extérieur de l'Union européene.

IV. Website

1.eurostat. (2019). Extra-euro area trade in goods. Statistics Explained.

2.eurostat. (2020). https://ec.europa.eu/eurostat/fr/data/database.

3.https://www.europarl.europa.eu/news/fr/headlines/economy 21AOUT 2018.

4.https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/statis_e.htm. (n.d.).

5.le soir.be. (2020, MARS 25). Récupéré sur https://www.lesoir.be.

6.statistics, o. f. (December 2019). UK trade .

الملاحـــــق

الملحق رقم01: شروط الانضمام للاتحاد الأوروبي أبرز الهياكل و أهم المعاهدات و الدول المنظمة

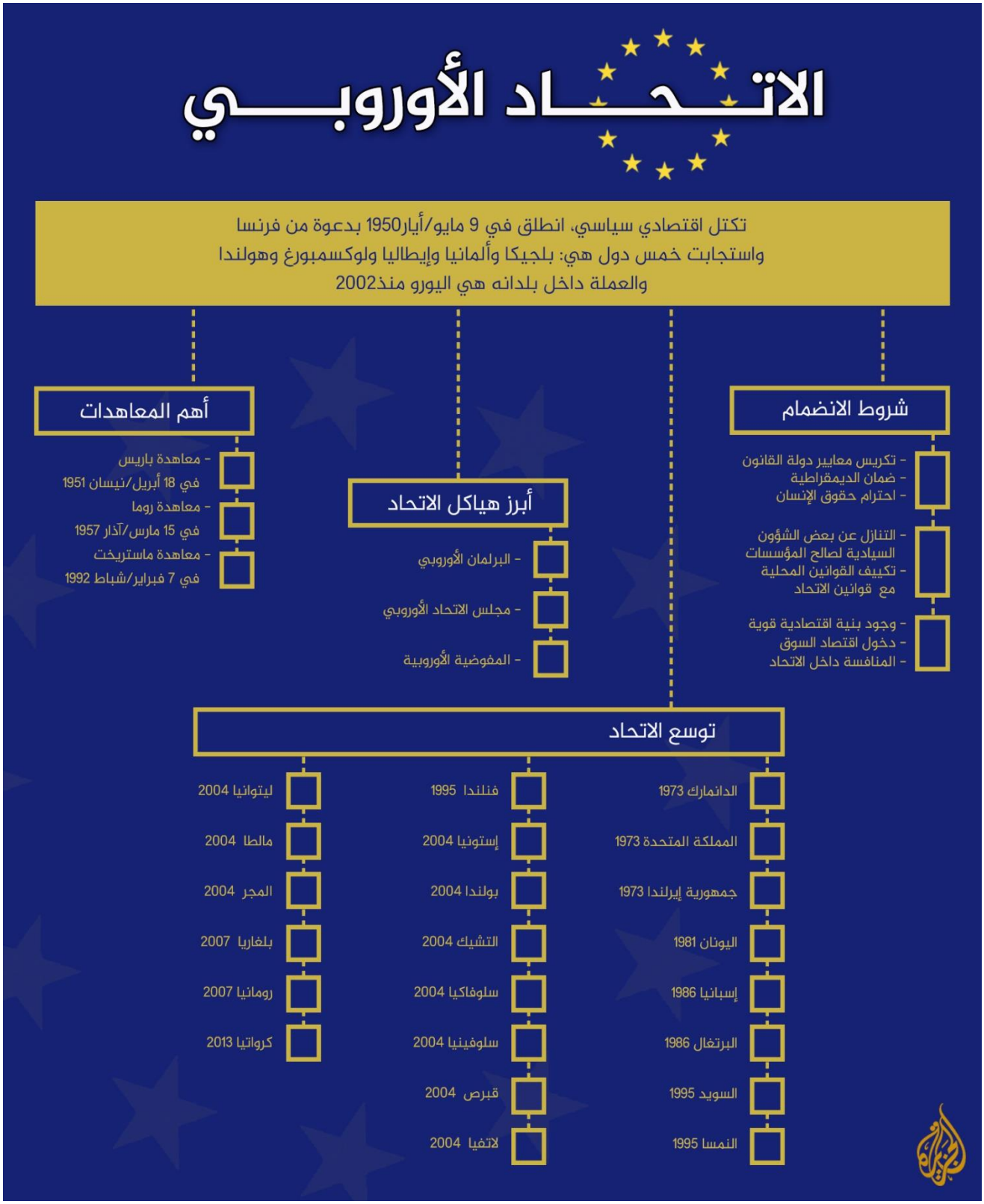

الملحق رقم02: الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي

الملحق رقم 03: صادرات وواردات الشركاء الرئيسيين لدول منطقة اليورو في الفترة 2016-2018

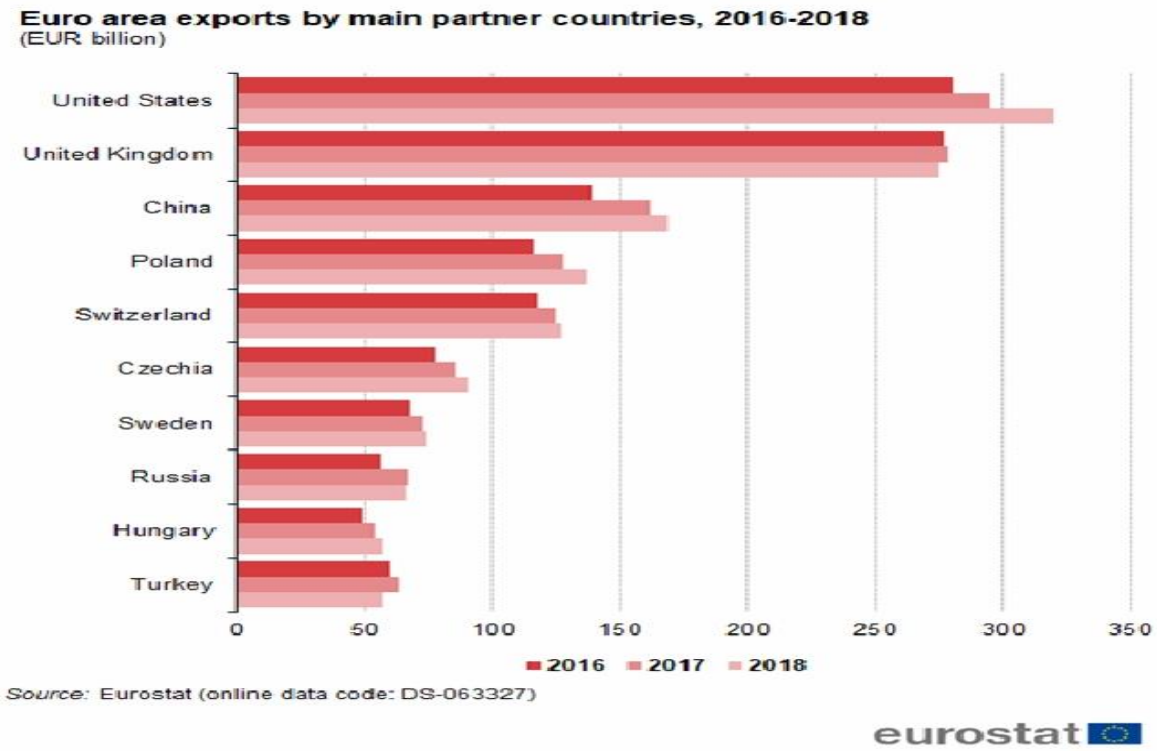

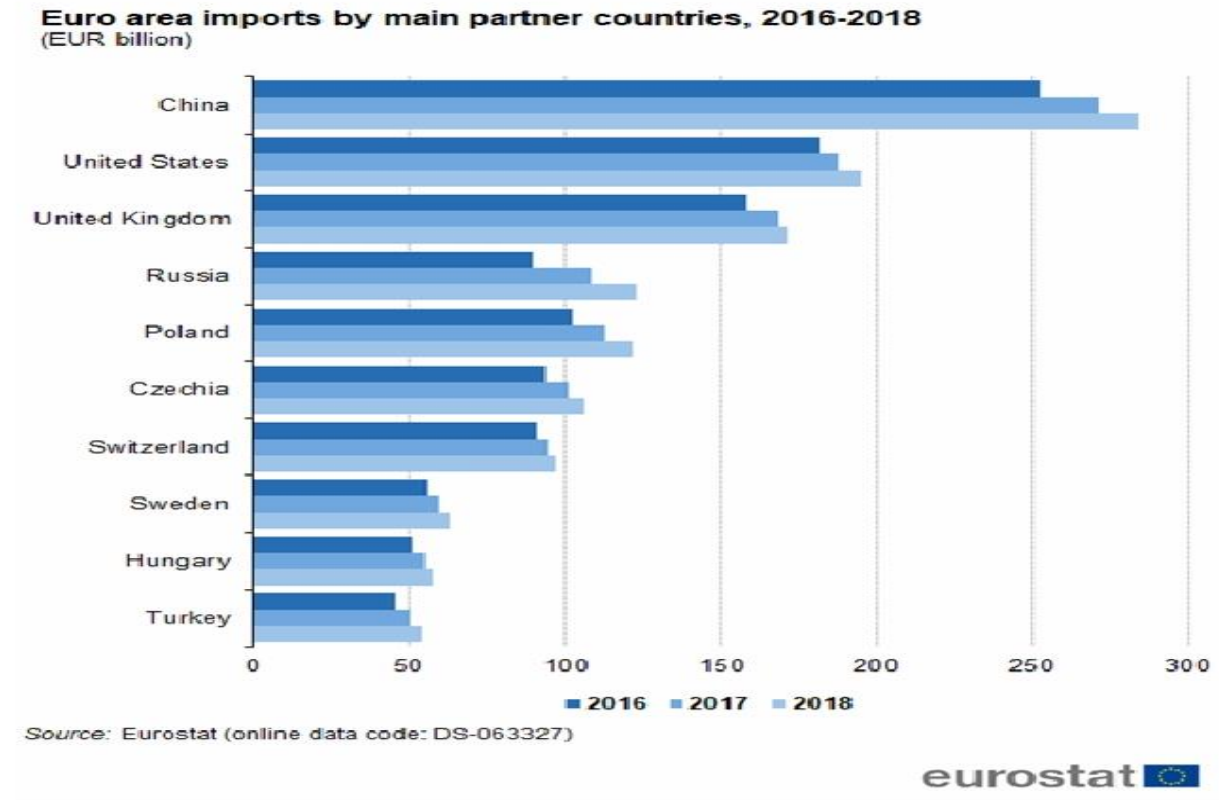

الملحق رقم 04: الميزان التجاري لدول منطقة اليورو من قبل الشركاء الرئيسيين في الفترة 2016-2018